للتصنيع لطلب الرخصه فرفض المسئول بحجة انه لم يتم دراسة الاوراق رغم وجود القانون.

نحن نريد أن نحفز ، كما قالت د. علا نريد أن تنجح تجربة المدن الصناعية عندما أقول إننا نريد وضع حوافز وقلنا ذلك فى الكثير من الندوات والبحوث ، ماهى المشلكة ؟ لدينا مشكلة بطالة ، نذهب لصاحب المصنع عمل لمدة ١٠ سنوات ، بدأ بـ ٥ عمال أصبح بعد عشر سنوات لديه ٢٠ عاملا، يأخذ على كل عامل شهر إعفاء ضريبى ، حققت أولا أن أشغل عمالا وأحصل على ميزة عليهم .

أقوم حاليا باعداد دراسة عن الصناعات الغذائية فى العاشر من رمضان نحن بدأنا بـ ٣٤ مصنعا وصلنا ١٢٧ مصنعا اذا كانت هذه البيانات صحيحة ، عندما نظرت الى الكيرف ، العام الماضى كان الـ١٢٧ مصنعا ١٤٠ مصنعا والعام الذى سبقه ٢٢٠ مصنعا ، هذا القرار أدى الى غلق العديد من المصانع.

الورقة المقدمة أثارت شجونى وجعلتنى احضر من الاسكندرية مباشرة للاستماع لهذا الموضوع والدكتورة علا ضغطت على المواجع التى لدينا ولا أريد أن أطيل وشكرا.

## معتز يكن

الحقيقة اشكر د. علا على هذه الورقة الشاملة وأكرر الكلام بأن كل محور من المحاور الثلاثة يمكن أن يعمل منها رسالة دكتوراه مستقله لوناقشنا كل محور على حدة .

لن أتكلم عن موضوع استراتيجية المناطق الصناعية لأن هذا دور ستقوم به هيئة التنمية الصناعية وهو دور كان غائبا لمدة طويلة وان شاء الله سيكون هناك التزام جاد بوجود هذه الهيئة ومسئوليتها عن وضع الاستراتيجية للمناطق الصناعية وأوافق الاستاذة منى أننا لسنا فى حاجة الى مناطق صناعية جديدة بقدر ما نحن فى حاجة الى تطوير دور المناطق الصناعية الموجودة.

المناطق الصناعية فى مصر تفتقر الى بنية اساسية وعوامل مادية وايضا تفتقر الى عامل مهم جدا وهو العنصر البشرى الذى يريد هذه المناطق الصناعية والعنصر البشرى الذى يعمل داخلها.

لابد أن نعترف أن المستثمر المصرى مازال فى حاجة إلى الكثير والكثير من تدعيم قدراته ، المزيد والمزيد من التدريب ، المزيد والمزيد من تطوير مهارات المستثمرين الذين يتعاملون بها مع اقتصاديات المنشآت التى يديرونها وأيضا اقتصاديات العالم الذى يتعاملون معه فالمفروض أن

المستثمر عندما ينافس فانه ينافس السوق المحلى وينافس السوق العالمى.

عندما أتكلم عن المناطق الصناعية فسوف أتكلم عن المستثمر لأن هذا هو مايهمنى كهيئة الاستثمار ، لن أدافع عن سياسات الحكومة ولكن الهيئة بدأت من العام الماضى تغير دورها من جهة رقابية ، جهة يقتصر دورها على اصدار موافقات وتراخيص .. الخ الى جهة ترويجية ، تروج للاستثمارات والأهم من ذلك أن هناك خطة لتعمل هيئة الاستثمار جنبا إلى جنب مع المستثمر سيتم التركيز على جانب الطلب وهم المستثمرون الذين سيحضرون للهيئة ، لطلب خدمات من الهيئة ومعرفة المشكلات التى واجهوها فى مختلف المحافظات ومختلف المناطق الصناعية وكيفية الوقوف الى جانب المستثمر حتى يتم حل مشكلته ، ولابد أن نعترف أن هيئة الاستثمار تأخذ تبعات مواقف وبيروقراطية جهات حكومية أخرى الى جانب بيروقراطية هيئة الاستثمار الى حد ما وهذا كله ينعكس على صورة مصر فى النهاية .

كنا من يومين فى مؤتمر ، مصر كان ترتيبها ١٤١ على مستوى العالم من ١٥٥ دولة ، وذلك وفقا لعشرة مؤشرات ، المؤشر الوحيد المسئولة عنه هيئة الاستثمار بالكامل هو تأسيس المشروع والذى لا يأخذ حاليا أكثر من ثلاثة أيام ، لكن المؤشرات التسعة الاخرى منها تغيير الملكية العقارية ، منها أحكام القضاء ومنها ... ومنها ... وكلها عوامل خارج اختصاص هيئة الاستثمار.

ما أقوله إن المستثمر المصرى فى حاجة إلى تدعيم ، فى حاجة إلى مساندة ، بحاجة إلى مزيد من التطوير لمهاراته بحيث أنه فعلا يبدأ بعد ذلك أن يكون قادرا على المنافسة بطريقة تسمح له بزيادة العائد على استثماراته فى أى مكان داخل مصر .

موضوع الخريطة الاستثمارية ، الخريطة الاستثمارية لها ألف أب ، كما يقولون ، هيئة التصنيع، هيئة الاستثمار ،هيئة التخطيط العمرانى ، وكل جهة لها رؤية متعلقة بالخريطة الاستثمارية ولكن الخريطة الاستثمارية المتعارف عليها عالميا بأنها بيان يوضح الموارد المتاحة فى مختلف المناطق على مستوى الدولة ، والامكانيات البشرية المتوفرة ، والموارد الطبيعية المتوفرة، ووسائل النقل.

فيما يتعلق بتوفيق المزايا النسبية على مختلف انحاء الجمهورية ، هذا ليس موجودا على خريطة حاليا ، خريطة هيئة التخطيط العمرانى موجود فيها استخدامات الأرض أكثر منه مزايا تنافسية أو كيف يمكن تفعيل استخدام هذه الأرض ، هيئة التصنيع أعدت خرائط ممتازة جدا لكنها

تهتم بالقطاعات ، خرائط للأسمنت ، الصناعات الغذائية ، السكر ، و... و...الخ.

مانحاول أن نعمله فى هيئة الاستثمار أننا استقدمنا خبراء من الخارج ، ناقشنا مع المحافظات ماهى المعايير التى يمكن بها اصدار خريطة استثمارية ؟ وماهى الآليات التى تمكنا من نشر هذه الخريطة الاستثمارية على المستثمرين ؟ واتفقنا على أن النشر الالكترونى هو أفضل سبيل للوصول للمستثمرين المحليين والعالميين ، وأعتقد أننا نجلس فى الفترة القادمة مع مختلف الجهات المعنيه باصدار الخريطة الاستثمارية للاتفاق على اطار عام باصدار خريطة استثمارية موحدة على أن تلتزم هيئة الاستثمار بتحديثها بصفة نصف سنوية بحيث تكون المعلومات الواردة فيها دقيقه ومحدثة وتمثل الواقع .

تعليق اخير على اتفاقية الكويز ، لن أدخل فى الجوانب الاقتصادية والسياسية لها ، لكن سأنبه إلى أن اتفاقية الكويز اتفاقية اختيارية وليست الزاما على مصنع من المصانع أن يشارك فيها ، فهى راجعة الى المصنع ، اختيار المناطق كما قصدت د. علا جاء لأسباب شخصية بحته ، غير موضوعية ، لماذا القاهرة والاسكندرية وبورسعيد أرجع وأقول إن معظم مصانع النسيج الكبيرة موجودة فى القاهرة الكبرى ، لكن موضوع الانضمام الاختيارى للاتفاقية يضع على صاحب المصنع مسئولية اختيار أفضل الأماكن التى يحضر منها مدخلات انتاجه والتى تتفق مع الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وبالشكل الذى لايؤدى للاضرار بالمنشأة.

## عبد الفتاح ناصف

الحقيقة الواحد بيحاول يجهز نفسه بعدة نقاط تتعلق بالتطوير الصناعى فى ضوء الاتفاقيات الدولية كلها بما فى ذلك اتفاقية الكويز ، يفكر على مهل ويضع عدة نقاط يعمل بهم مداخلة لأن هذا من الموضوعات الخطيرة ، اذا لم نطور الصناعة فى مصر ، حينما نفتح الاتفاقيات الدولية ويأتى موعد تنفيذها والغاء الجمارك سوف تنتهى الصناعة المصرية أو معظمها ، سنكون بنتكلم عن التاريخ، هذا ما أخشاه وأود من أحد المشاركين أخذ مداخله للحديث عن هذا الموضوع.

## فادية عبد السلام

أضم صوتى إلى الزملاء الذين أكدوا على وجود خريطة استثمارية لأننى كنت قد اطلعت على دراسة اعدت واعتمدت على خريطة استثمارية موجودة أصدرتها الهيئة العربية للتصنيع من فترة .

هذه الدراسة أعدت فى التسعينات وتم فيها مراعاة بعض الأبعاد التى سموها قواعد تحديد القطاعات الصناعية ، وذكروا المعايير التى تم على اساسها تحديد هذه القطاعات وأحد هذه المعايير أن يكون توزيع الصناعات بما يضمن قربها من مصادر استخراج الثروات والروافد التعدينية، وايضا تحقيق الروابط بين أجزاء الجمهورية، واختيار مناطق خارج كردون عواصم المحافظات بحدود دائرة قطرها ٤٠ كم تزيد الى ٦٠ كم لكل من القاهرة والاسكندرية لإقامة الصناعات الثقيلة والصناعات التى تتطلب اشتراطات بيئية مثل دباغة الجلود ،والمسابك . كما أن هناك توزيعا محددا بناء على هذه الخريطة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة بين المدن الجديدة وبناء عليه تقوم الصناعات الخفيفة والمتوسطة فى المدن الجديدة مثل ٦ أكتوبر وبرج العرب ، ولكن التساؤل هل روعيت درجة ملاءمة الاستثمارات المخططة للبنية الاساسية آنذاك مع الاستثمارات المستهدفه للصناعة ؟ هل تم مراعاة هذا البعد؟

نفس الدراسة التى استعنت بها واستدل بها على وجود خريطة صناعية يلاحظ أنها استندت على ارقام وحسابات هيئة التصنيع وهيئة الاستثمار وذلك لمعدل العائد على الاستثمار وفقا لبعض الصناعات . وعليه بدأت توزع الصناعات وفقا لهذه المعايير وبالتالى ارتأت هذه الدراسة أن فرصة الاستثمار الصناعى الناجحة على الخريطة الصناعية تعطى أولوية بمعدل عائد على الاستثمار فى مجال الصناعات التعدينية يصل إلى ٦٦,٨٪، الغذائية ٢٩,٧٪ الالكترونية ٢٥,٥٪ ، الهندسية ٢٤,٢٪ الكيماوية ٢٣,٦٪ والنسيجية ١٩,٤٪ ، والمعدنية ١٨,٩٪ معنى ذلك وفقا لهذه الخريطة أن الصناعات التعدينية تحتل المرتبة الأولى نظرا لتوافر الموارد الطبيعية وأن الصناعات الالكترونية والهندسية ايضا تحتل مراتب متقدمة لارتباطها بالخبرة البشرية.

لكن من ضمن أهم النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسة ضرورة ان يرتبط توزيع الاستثمارات بحيث لايقتصر على معدل العائد على الاستثمار وذلك لأن اختيار المشروعات يرتبط بموضوع مهم جدا فى إعداد دراسات الجدوى هى الايرادات المتوقعة وشكل التدفق النقدى وهذا السياق يقدم دليلا على ان هناك محاولات لإعداد خريطة استثمارية وهى بالفعل موجودة منذ التسعينات.

النقطة الثانية استاذنا د. عبد الفتاح ناصف مهتم بموضوع المناطق الصناعية المؤهلة وموضوع الاتفاقيات الدولية التى عقدتها مصر فى اطار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية ، والكوميسا

وغيرها التى تم توقيعها منذ سنوات ويحاول اثارة تساؤل ماذا ستضيف المناطق الصناعية المؤهلة للتنمية الصناعية فى مصر ؟

الحقيقة د. علا بمهارة شديدة أثارت هذه التساؤلات فى طيات الورقة المقدمة، ولكن نريد أن نقول بداية إننا اذا كنا نتشكك فى جدوى الاعتماد على المناطق الصناعية المؤهلة بالنسبة لنا فى التنمية الصناعية فلابد أن نضع نصب اعيننا أننا نتعامل مع سوق أمريكى ، هذا السوق ناتجه المحلى الاجمالى يستحوذ على ٣٠٪ من الناتج الاجمالى العالمى وأن الولايات المتحدة الامريكية تستحوذ على يقارب ٢٣٪ من الواردات العالمية ، هذه نقطة ، النقطة الاخرى أن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبى يستحوذان على ٧٥٪ من صادراتنا من الصناعات النسيجية ، اذا هذا معناه أن هذه هى الاسواق الرئيسية للصناعات النسيجية فى مصر.

نقطة اخرى والتى تثير الشجن وهى اننا نتكالب بدأب على هذه المناطق لأننا على قناعة بحاجتنا اليها ولكن احدى الدراسات الحديثة التى أعدها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية تشير بجلاء الى حقيقة أن الصادرات من الصناعة النسيجية لم تستوف الحصة المفروضة لها داخل السوقين الامريكى والاوروبى خلال الفترة من منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠ معنى ذلك أن العيب لايكمن فى ظروف الطلب ولكن يرجع الى ظروف العرض وهذه نقطة يجب أن نذكرها بحيث نقول مالنا وماعلينا ونكون صريحين مع أنفسنا. فالمشاكل كثيرة فى مصر، مشاكل تقادم الآلات والمعدات ، العمالة غير المؤهله ... الخ حيث لا يجب اختزال المشكلة فى حصص كمية سيتم حلها.

ايضا اذا كانت اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية فى صورتها الحالية تعتمد على اقرار مبدأ المعاملة بالمثل الا أن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة لاتقر هذا المبدأ، وهذا معناه أننا اذا كنا نمنح الاتحاد الأوروبى مزايا كما نأخذ منهم فى المقابل الا أن اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة لاتجبر الجانب المصرى ان يعطى ميزة تفضيلية مماثلة للجانب الامريكى وهذا لابد أن نقر به، كل هذه الامور تجعلنا نقول إن اقرار اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة مع الجانب الامريكى هو خطوة نحو اتفاقية اقامة منطقة حرة، وهذا رد به على سؤال طرحته د. علا اقامة المناطق الصناعية تعتبر خطوة لاتفاقية مناطق تجارة حرة.د.عبد المطلب قال لماذا قالوا قديما لا ينفع ان نعمل معهم اتفاقية تجارة حرة أو كان هناك محاذير كثيرة جدا بشأن اقرار هذه الاتفاقية أقول إن قانون حماية الملكية الفكرية لم يعجب الامريكان حيث كان عائقا من العوائق، وفجأة وجدنا أننا نعد للاتفاقية لكن جواز المرور هو اتفاقية الكويز.

وفى مجال المقارنة بين ظروف اتفاقية الكويز التى أبرمت مع مصر وتلك المماثلة مع الجانب الاردنى، نجد أن الأردن عندما بدأت فى اقامة هذه المناطق لم يكن للصناعة الاردنية اى تواجد، كانت صفرا، ليس هناك روابط خلفية بين المناطق الصناعية المؤهلة فى الاردن والصناعات المحلية، فى المقابل الصناعة المصرية لها روابط خلفية، بدأت الصناعة الاردنية من الصفر وأصبح رقم الصادرات وفقا لهذه المناطق ٩٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤ فيما يتعلق بمصر رقم الصادرات ٦١٥ مليون دولار ، إذن الظروف مختلفة . فيما يخص الشروط الموضوعه لهذه المناطق لابد أن نلفت الانتباه لها لأن هذه الاتفاقية غير محددة المدة بحيث لانعرف متى تتوقف ، اشتراط وجود لجنة مشتركة فيها جانب اسرائيلى كشرط اساسى لإجازة شهادات الاعفاء للشركات التى تتقدم بهدف التسجيل ، هناك ٣٩٧ شركة تقدموا وهم من ٧ مناطق بالاضافة الى بعض مصانع كبيرة.

النقطة الاساسية التى يجب أن ننتبه لها هى أن الاتفاقية تضع فقط حدا أدنى للقيمة المضافة الاسرائيلية ولم تضع حدا أقصى ، الحد الأدنى ١١,٧٪ ليس هناك شروط على الحد الأعلى ، علينا أن نأخذ فى اعتبارنا هذه الجزئية بمعنى فى مقابل الإيجابيات التى ذكرناها هناك عيوب يجب ان ننتبه لها وهى أنه ليس هناك حد أعلى .

النقطة الآخرى وهى أولى بالاهتمام ، هل هذه الاتفاقية ارتبطت ببرنامج تحديث للصناعة أم هى مجرد مصانع بالخارج واستثمارات بالخارج تملى شروطا على المصانع الموجودة لعمل موديلات معينه؟ ويطلب من الشركات المصرية تنفيذها ، الشركات المصرية مكسبها ضئيل جدا، كذلك فان نمط التنمية الناجح يستلزم ضرورة الانتقال من الانشطة كثيفة العمالة الى الانشطة كثيفة رأس المال . المشكلة فى مصر هى مشكلة عرض كيف إرفع الانتاجية وأطور وسائل الانتاج وأقوم بتحديث المنتج. أين التكنولوجيا ؟ علينا أن ننتبه لهذه القصة.

القصة الآخرى قد تكون ونحن نقوم بالمقارنة بين التجربة الاردنية والتجربة المصرية أنه يتم تحديد المكون الاسرائيلى والمكون ٣٥٪ بما فيهم المكون الاسرائيلى ليس على اساس المنتج ولكن على أساس ربع سنوى كل ٣ شهور وهذه تعطى ميزة لهذه الشركات انها خلال هذه الفترة قد تستطيع ان تستوفى النسبة وليس على اساس المنتج .كما يحدث فى الاردن فاذا كانت النسبة انخفضت بالنسبة للجانب الاردنى من ١١,٧٪ إلى ٨٪ فهى أن التأهيل يكون على اساس المنتج ولكن بالنسبة لمصر يتم على أساس المصنع وعلى اساس ربع سنوى .

أتمنى أن أكون قد أجبت على بعض التساؤلات المطروحة ولا أكون قد نسيت السياقات الآخرى، ولكن هناك نقطة أثارتها الورقة وهى دعم الشركات التى لم تتأهل للتصدير للولايات المتحدة الامريكية ولم تستطع الحصول على هذه الشهادة ، كيف يستطيع الجانب المصرى أن يدعم هذه الشركات ؟

أود أن أقول إننا من زمن لم يكن لدينا دعم ، لم يكن لدينا سوى دعم البذور بالاضافة للأشكال غير المباشرة للدعم ، حاليا ما استحدث فى ظل صندوق تنمية الصادرات ، الصندوق الذى أبتدعوه والبرامج التى فى سياقه تخضع للتمويل ، حاليا بدأنا نضيف أعباء مالية على اقتصادنا ، بدأنا نعطى دعما بسفه من خلال صندوق تنمية الصادارات ، فهل الاقتصاد المصرى الذى يئن من نقص الايرادات السيادية يتحمل ذلك، وبدأنا ندخل لهذا الصندوق العديد من البرامج وسأعطى مثالا على ذلك، لدينا برامج شحن جوى، وبرامج لدعم المنتجات النسيجية، للرد الضريبى لصادرات الملابس الجاهزة والرد الضريبى لصادرات المفروشات المنزلية وبرنامج مساندة صادرات الغزل والمنسوجات، والبرامج الخاصة بدعم النباتات العطرية والبصل والثوم وصادرات الخضر والفواكه والموالح . وسأعطى مثالا بسيطا وفقا للتقرير الختامى لنشاط صندوق تنمية الصادرات لعام ٢٠٠٣ كما نشرته وزارة التجارة الخارجية بلغت صادرات الموالح ٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقابل تمويل دعم للموالح بمبلغ مساندة يصل الى ٥٢,٦ مليون جنيه. وهذا معناه أنه مقابل كل دولار صادرات تم تقديم دعم قدره ١,٥ جنيه نحن من لاشىء بدأنا نعمل هدرا فى مواردنا ، هذا معناه تغير مؤشر سعر الصرف الحقيقى لابد أن نأخذ هذا فى اعتبارنا عند تقييم مستوى تنافسية السلع المصرية ، وعليه لابد من تقدير جدوى الدعم الذى سنقدمه للشركات خارج اطار المناطق الصناعية المؤهلة ومصادر تمويله وهل سيزيد من العبء الذى سأضيفه للبرنامج ؟

نحن لدينا برامج لذلك أتمنى ان يكون هناك تنسيق للجهود وتكاملية فى النظرة ، نحن لدينا اتفاقية سارية مع الاتحاد الاوروبى واتفاقية ساريه اخرى للمناطق المؤهلة مع الولايات المتحدة وقارينا على ابرام اتفاقية تجارة حرة معها فضلا عن الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف الاخرى المبرمة مع الدول والاقاليم الجغرافية الاخرى، لابد من عمل دراسات جادة لتقييم جدوى هذه الاتفاقيات سواء مع الجانب الاوروبى أو الجانب الامريكى بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالاخص المناطق الصناعية .

## أحمد منصور

بسم الله الرحمن الرحيم .. أشكر هيئة التحرير لدعوتها لى، النقطة التى أود الحديث فيها هى النقطة الخاصة بالمعلومات ، فيما يتعلق بالمعلومات لدينا مشاكل على المستوى القومى وعلى مستوى الصناعة تحديدا وتنعكس هذه المشاكل عليها.

بالنسبة للهيئة العامة للتصنيع موجود لدينا أكثر من قاعدة بيانات تخص الصناعة تعتمد اساسا على مصادر بيانات من داخل الهيئة مثل احصاءات السجل الصناعى التى تحتوى على كل البيانات الخاصة بالمنشأة الصناعية سواء بيانات اساسية ، بيانات تكاليف ، بيانات آلات ومعدات ، بيانات انتاج ، بيانات مستلزمات، بيانات خاصة بالبيئة.

ما أود أن أقوله إن الاستمارة تحتوى على مجمل بيانات المنشأة الصناعية وهذه نأخذها بموجب قانون السجل الصناعى الذى يحتم على كل منشأة صناعية استيفاء هذا النموذج.

وهناك قواعد بيانات عن الموافقات الصناعية للمنشآت التى تعتبر تحت الانشاء ، من ضمن هذه القواعد هناك قاعدة بيانات عن المناطق الصناعية نفسها ، كذلك لدينا أكثر من مركز معلومات يتناول هذه المعلومات بتكوين هذه القواعد المختلفة ، والهيئة حاليا ومنذ فترة عملت على تطوير البيانات من ناحية البيانات نفسها ، من ناحية البنية التحتية الخاصة بالبيانات سواء آلات ، معدات، برامج ، أفراد.

من ضمن المشاكل التى نعانى منها فى الهيئة أو الموجودة فى مصر هى تعدد جهات حصر البيان الواحد، حاليا عندما نتكلم عن بيانات عن الصناعات سنجد اتحاد الصناعات لديه بيانات ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لديه بيانات ، مركز معلومات مجلس الوزراء لديه بيانات ، وبعض جهات القطاع الخاص تنزل لجمع البيانات عن الصناعة ولديها بيانات ، هذا يعمل مشكلة ، أنا كصاحب مصنع كل شوية يحضر لى شخص ليجمع بيانات ، الرجل الذى يستوفى البيان لايكون لديه مثل لاستيفاء البيان ، وفى نفس الوقت النموذج المعد يخدم هذه الجهة وحدها ، أنا كهيئة عندما أعمل استمارة ، أصمم استمارة من وجهة نظرى ، الجهاز المركزى حينما يصمم استمارة يعملها من وجهة نظرة .

ايضا من ضمن مشاكل المعلومات فى مصر عدم توحيد نظم الكود الموجودة ، مثلا اذا كنت

أستعمل كودا خاصا بالمحافظات فهذا الكود يختلف عن الكود الذى يستعمله الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وبالتالى عند تبادل المعلومات تظهر المشاكل ، ومن أشهر مشاكل الكود كانت الاكواد الخاصة بالمنتجات ، كان هناك من يستخدم الكود العربى الموحد Harmonied System فهناك مشاكل فى أسس جمع البيانات وتكويدها وتصنيفها.

فى اعتقادى أنه لابد من Back Father لكل موضوع ، اذا كنا نتكلم عن بيانات صناعية لابد من وجود جهة على مستوى مصر مسئولة عن البيانات الصناعية ، اذا كنا نتكلم عن بيانات تجارية لابد من وجود جهة مسئولة ، ... وهكذا .

أعتقد هناك سوء فهم فى موضوع الخريطة الصناعية والخريطة الاستثمارية ، فالخريطة الصناعية الموجودة فى الهيئة العامة للتصنيع أو قاعدة بيانات الخريطة الصناعية يقصد بها وضع البيانات الخاصة بالصناعة للمستثمر سواء مستثمر قطاع خاصا ، ولجهات الدولة المختلفة ، ونحن لدينا قواعد بيانات نستقى بياناتها من النموذج الصناعى ، أما الخريطة الاستثمارية فهى خرائط قطاعية مثل خريطة الاسمنت عبارة عن دراسة جدوى فالمستثمر عند عمل المشروع لابد أن يعمل دراسة جدوى كاملة فأنا أحاول بهذه الخريطة الاستثمارية أن أساعده بالبيانات المتاحة الموجودة من ناحية الخامات ، من ناحية موقف المنتج من الصادرات ، من الواردات وهكذا ، هذه هى الخريطة الصناعية والخريطة الاستثمارية ، نحن نستخدم الخريطة الصناعية بأن نضع البيانات فى الهيئة لخدمة المستثمر واعطاءه صوره عن الوضع .

من المستهدف وهو ما سوف تتكلم عنه المهندسة مشيرة انه فى ظل الهيئة الجديدة ستكون عنايتها كلها بالمناطق الصناعية وستعطى وزنا كبيرا للصناعة الموجودة فى مصر وخاصة مع القانون الجديد الذى يحدد عدم انشاء مصانع خارج المناطق الصناعية ، فالاهتمام بالمناطق الصناعية سيعطى رؤية أوضح عن الصناعة وبالتالى هناك الخريطة الصناعية والخرائط الاستثمارية التى تعدها الهيئة ، أما الخريطة الاستثمارية على مستوى مصر فيدخل فيها السياحة والصناعة وهذا يوضح لماذا دائما مايحدث سوء فهم فى هذه النقطة .

نحن نعمل خرائط استثمارية قطاعية ، نأخذ صناعة ، وأحسن مثال لها صناعة الاسمدة المازوتية تحديدا ، عملنا ٣ خرائط فى الأسمدة ، كانت خريطة رشحنا فيها ٣ مصانع ، عملنا دراسات

خاصة بـ٣ مصانع وحاليا يتم انشاء مصنعين منهم ، فهذه الخرائط نحن نعملها بالعربى والانجليزى ونبيعها فى صورة ورقية والكترونية وحاليا يجرى استكمال قواعد البيانات الموجودة ونشرها وذلك بعمل Web site لهذه البيانات.

نحن فى الهيئة نحاول تطوير قواعد البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GISبحيث تكون البيانات مدعمه بخرائط ، وبحيث تكون خرائط استطيع بها تحديد المنطقة التى احتاجها واحصل على البيانات عنها ، فهذا من ضمن التطوير الذى يحدث فى الهيئة ليتلاءم ويتمشى مع التكنولوجيا الجديدة.

من ضمن النقاط التى اراها ضرورية ، ليس توحيد لقاعدة البيانات لأننى لن استطيع ان الغى قواعد البيانات التى تتكلم عن الصناعة والموجودة بالجهاز المركزى وغيرها ، لكن على الأقل يكون هناك تنسيق وربط بين قواعد البيانات بحيث تكمل بعضها بعضا ، اذا كان لدى ٦٠٪ من بيانات الصناعة يمكن ان يكمل لى الجهاز المركزى ١٠٪ وهكذا يكون هناك ربط وتدعيم لقواعد البيانات بين هذه الجهات والتنسيق بينها.

أرى ايضا ان الجهات - ونحن نتكلم عن الصناعة - المعنيه بالصناعة تتفق فيما بينها على استمارة واحدة لمسح البيانات بحيث اضع فيها البيانات التى احتاجها ، هيئة الاستثمار تضع البيانات التى تحتاجها وتصبح استمارة واحدة وتستوفى مرة واحدة وكل جهة تأخذ الجزء الذى يعنيها وهذا مقترح اقدمه.

مقترح آخر هو توحيد الأكواد المستخدمه فى البيانات كما اتفقنا عليها ، طبعا الكلام فى مركز المعلومات لدينا كلام كثير نأخذه على مراحل ونتكلم فيه على مراحل وشكرا.

## فاطمة عبد البارى

بسم الله الرحمن الرحيم .. بداية اشكر د. علا على ورقة العمل الشاملة التى تصلح لنعتمد عليها لتطوير المناطق الصناعية وحصرها والتعرف على نظام ادارتها والاحصاءات المتعلقة بها ..الخ.

بالنسبة لما ذكره أحد الحاضرين من أن عدد المناطق الصناعية عشوائى ، هذا غير صحيح لأن هناك قرارا بانشاء المنطقة الصناعية وهذه سهل أن نحصرها حيث لاتذكر أرقاما فقط ، هناك قرار

رئيس وزراء ، قرار محافظ ، قرار جمهورى ، قرار نائب الحاكم العسكرى .. الخ.

بالنسبة للمناطق الصناعية فى المحافظات بدأ انشاءها فى عام ١٩٩٣ وكان الهدف منها تحقيق التنمية الاقليمية فى جنوب الصعيد لأن المناطق الصناعية بدأت أولا فى المدن العمرانية الجديدة وكانت بعيدة عن المحافظات فالهدف من انشاء المناطق الصناعية كان معروفا بالرغم من عدم وجود استراتيجية ، لكن كان هناك هدف وهو تحقيق التنمية الاقليمية ، منع الانتشار العشوائى بالمحافظات ، التيسير على المستثمرين بالحصول على الاراضى بأسعار مناسبة ، استغلال الاراضى الصحراوية فى المحافظات ..الخ الى آخر الأهداف التى ذكرتها د. علا.

نأتى لدور هيئة الاستثمار ، هناك تساؤل بالورقة هل يتم انشاء المناطق الصناعية على اساس معايير ؟ بالنسبة للمناطق الصناعية المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار كان يتم انشاءها وستكون الهيئة الجديدة هيئة التنمية الصناعية هى المسئولة عن وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بالصناعة فى مصر وهى الجهة الوحيدة التى ستصدر موافقات على انشاء منطقة صناعية فى مكان ما - عن طريق هيئة الاستثمار التى تدرس مع المحافظة التى تتقدم للهيئة بمقترح لإنشاء منطقة صناعية ولدينا ٤١ منطقة صناعية تمت بهذا الاسلوب ، تتقدم المحافظة للهيئة بطلب لإنشاء منطقة صناعية ، تقوم لجنة من قطاع المناطق الصناعية بالهيئة بمعاينه مبدئية للمنطقة للتأكد من بعدها عن منحدرات السيول وقربها من الموانى والمطارات ، وقربها من المواد الخام ، سهولة الانتقال اليها ، أن تكون أرضا مستوية ، بعيدة عن المحميات الطبيعية ، لا يوجد بها الغام ، ثم تطلب الهيئة من المحافظة موافقة كافة الجهات بما فيها البيئة ، وزارة الصناعة ، وزارة الزراعة ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، الآثار، التخطيط العمرانى ، هذه الموافقات تسهل على المستثمر فيما بعد أن يعمل مشروعه فى حالة وجود خريطة معه تقول إن مشروعه داخل هذه المنطقة ولايطلب منه أى موافقات اخرى لاقامة المشروع بحيث يتقدم لادارة المنطقة الصناعية بطلب تخصيص الأرض ، وتخصص له الارض ووفقا للتيسيرات الجديدة يحصل على رخصة مؤقته للبناء والتشغيل.

بالنسبة للسؤال عن مامدى توافر البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمر عن المناطق الصناعية يوجد فى الهيئة العامة للاستثمار قاعدة بيانات كاملة عن المناطق المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار، وكانت المشروعات تتمتع فيها باعفاء ضريبى لمدة ١٠ سنوات ولازالت المشروعات التى حصلت على الاعفاء سيستمر اعفاؤها ، اما المشروعات التى تأسست قبل قانون الضرائب الجديد

فسوف تتمتع بالإعفاء اذا قامت ببدء الانتاج خلال ثلاث سنوات من صدور قانون الضرائب الجديد ، المشروعات الجديدة هى التى لن تتمتع بهذه الإعفاءات ، ايضا أعطى مشروع الضرائب الجديد إعفاء ٥ سنوات للمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى بحيث إن الشخص الذى حصل على القرض هو الذى سيتمتع بالإعفاء، فى البداية كان المشروع الممول جزئيا من الصندوق تعفى كل أرباحه، أرباح المشروع تعفى، لكن حاليا يعفى أرباح الفرد الذى حصل على القرض من الصندوق الاجتماعى.

بالنسبة لدور الهيئة فى ادارة الاستثمار فى المناطق الصناعية ، تقوم الهيئة بمعاينات ومتابعات للمشروعات فى المناطق الصناعية وتعرض التقارير على مجلس الوزراء بالملاحظات التى تتعلق بمشاكل المنطقة كمنطقة او المشاكل التى تقابل المشروع داخل المنطقة الصناعية ، وتم حصر عدد من المشروعات بالمناطق الصناعية وإداراتها وعرضناها على مجلس الوزراء، وتم استصدار قرار من مجلس الوزراء بعدم البدء فى انشاء مناطق صناعية جديدة إلا بعد استكمال ترفيق وتوطين المشروعات داخل المناطق الصناعية القائمة ، ايضا استصدرنا قرارا آخر بتشكيل مجلس إدارة واحد للمناطق الصناعية داخل المحافظة وتشكيل جهاز إدارى للمنطقة الصناعية يتولى إصدار التراخيص والتعامل مع الجهات المعنية نيابة عن المستثمر.

بالنسبة للـ ٥٠ قرشا التى ذكرها الزميل ، هذه خاصة بالمشروعات التى أقيمت فى المناطق الصناعية التى تملك الأرض فيها بالمجان ، لأن الدولة ترفق البنية الاساسية على نفقتها بحيث لايدفع المستثمر شيئا فى الارض ، ٥٠ قرش عن المتر المربع لمساحة المشروع بحد اقصى ، ولاتدفع سنويا ، ويعاد النظر فيها سنويا بحيث إنه اذا كان هناك حصيلة لا تأخذ ، لو تم الانفاق من الحصيلة الموجودة يتم تحصيل ال ٥٠ قرشا وهى ليست على اطلاقه لكن يتم تحصيلها على ضوء ماتم صرفه من الحصيلة التى جمعت وماهم محتاجون اليه للصرف على صيانة البنية الاساسية لأن الأرض بالمجان فمن سيصرف على صيانة هذه البنية الاساسية؟

سيادة الرئيس عندما زار الصعيد ، وعدهم بتمليك الارض بالمجان وظل هذا المطلب للمستثمرين لايوجد له سند قانونى الا إعلان سيادة الرئيس أن الأرض ستملك بالمجان ، قامت الهيئة بعرض الامر على مجلس الوزراء وتم استصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠١ بتمليك الارض بالمجان فى ١٦ منطقة صناعية بمحافظات الصعيد بدءا من المنيا ، اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان ، الوادى الجديد ، وعندما تولت الوزارة الجديدة طلبت محافظة بنى سويف ان تملك الارض فيها

بالمجان وتم استصدار القرار الجمهورى رقم ٣٧٠ لسنة ٢٠٠٤ بالتمليك بالمجان فى ٦ مناطق صناعية موجودة فى محافظة بنى سويف ومنشأة طبقا لاحكام قانون الاستثمار.

بالنسبة لادارة الاستثمار وادارة المناطق الصناعية قامت الهيئة ببعض الدراسات وتم توجيه المحافظات الى الترفيق المرحلى ، كانت المحافظات تأخذ الاعتمادات ونفتح فى المنطقة الصناعية كلها فتم توجيه المحافظات بأن تبدأ مرحلة مرحلة تسكن فيها ثم تنتقل للمرحلة الثانية ، وتشارك الهيئة فى ادارة المناطق الصناعية من خلال المشاركة فى عضوية مجلس ادارة المناطق الصناعية الذى صدر بتشكيله قرار من مجلس الوزراء ، وتساهم الهيئة فى لجان تخصيص الأراضى ، ايضا تساهم فى ادارة الاستثمار من خلال استصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بمنح رخصه مؤقته للمشروعات فورا ، هذه الرخصة المؤقته تعطى الحق للمشروع فى التعامل مع كل الجهات دون اشتراط طلب رخصة دائمة، وعلى ادارة المنطقة الصناعية مسئولية تحويل الرخصة المؤقته الى رخصة دائمة بأن يتقدم المستثمر الى ادارة المنطقة بالخطابات التى ارسلها للجهات المعنية ونخبرها بعلمه بالاشتراطات والتزامه بها حيث تقوم الجهات المعنيه بالتفتيش على المناطق حتى تتأكد من مدى توافر شروط الآمان والمواصفات المطلوبة وتخطر بها مدير المنطقة الصناعية . هذا المشروع مثلا لم يكمل نظام الحريق .. الخ وهذا يؤدى الى ابعاد المستثمر عن التعامل مع هذه الجهات ، مدير المنطقة الصناعية هو الذى يتولى الاشراف على كل شىء ويكون حلقه الوصل بين المستثمر والجهات الاخرى.

عملنا دراسة عن أسباب تعثر المشروعات ، وجدنا أن هناك أسبابا ترجع للمستثمر نفسه مثل:

١- اختلاف الشركاء

٢- سوء الادارة

٣- انتهاء فترة الاعفاء الضريبى ، وهذا مادعا الدولة للاتجاه لالغاء الاعفاء الضريبى ، كثير من المشروعات خاصة فى المدن الجديدة بعد انتهاء فترة الاعفاء الضريبى قفلت وبدأت فى عمل مشروعات جديدة.

٤- عدم توافر دراسة سوق جيدة وهذا مانسميه فى المحافظات المحاكاه والتكرار ، تكرار المشروعات ، المستثمر يجد مشروعا نجح فيكرره فيزيد الانتاج فيحدث تعثر لكافة المشاريع.

وهناك أسباب خارجه عن المستثمر منها :

١- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج

٢- تعثره مع البنوك وان كانت ترجع ايضا الى اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات نفسها باقتراضها اكثر من قدرتها على السداد.

بالنسبة للمشاكل التى تواجه المناطق الصناعية والمشروعات ، هناك مشاكل تخص المناطق الصناعية كمناطق مثل :

١- عدم استكمال البنية الاساسية بسبب عدم توافر الاعتمادات المالية.

٢- عدم كفاية القروض المتاحة من بنك الاستثمار القومى لأن المحافظات تمول المناطق الصناعية من خلال اما الاعتمادات التى تخصصها لها الدولة ، واما بالحصول على قروض من بنك الاستثمار القومى بفائدة ٦٪ وهى غير كافية كما أنها مرتفعه الفائدة مع عدم كفاية حصيلة البنك من الاقساط التى تحصلها المحافظات من المستثمرين .

٣- عدم الاستخدام الأمثل للتمويل المتاح ، وقلنا إنهم لايستخدمون التمويل المرحلى وأنهم يفتحون فى المنطقة كلها فيبددون الأموال المتاحة، وبذلك لاتكون هناك مساحة محددة للمشروع ليستطيع ان يمارس نشاطه فيها .

٤- عدم توافر الخدمات مثل الشرطة والدفاع المدنى والحريق

٥- عدم وجود خطة لتوصيل الصناعات المغذية للمناطق الصناعية ، المستثمر عندما يختار مشروعه كل المناطق مقسمه غذائية ، معدنية ، هندسية ، كيماوية ، ليس هناك منطقة متخصصه ولا أستطيع أن أفرض على المحافظة ان تعمل منطقة متخصصة ، كل محافظة تقول إننى أوفر مايطلبه المستثمر ، فان ٤١ منطقة مخصصين فيما عدا بعض المساحات التى تخصص لشركة واحدة فهى تكون لمشروع مثل مشروع البتروكيماويات فخصص للشركة المصرية السعودية لانتاج البتروكيماويات فى الاسكندرية.

٦- اختلاف وتباين سعر الأراضى، نجد سعر الارض فى المنوفيه يصل الى ٥٠٠ جنيه للمتر، وداخل المحافظة يصل السعر الى ٢٠٠-٣٠٠ جنيه وهذا يرجع الى ندرة المساحات الشاغرة أو المتاحة للانتاج الصناعى فى المحافظة.

٧- ضعف قدرة المحافظات على تسويق المناطق الصناعية ، حيث لاتوجد خبرة بالتسويق ، ولاتوجد موارد لجلب شركات تقوم بالتسويق ، والاعتماد على القنوات المحلية بالتليفزيون والزيارات التى يقومون بها.

بالنسبة للمشاكل التى تواجه المشروعات داخل المناطق الصناعية :

١- صعوبة تسويق المنتجات بسبب تكرار نوعية الانشطة مما يؤدى الى زيادة المنتج عن حاجة السوق المحلى مع ضعف القدرة على التصدير.

٢- عدم التزام المشروعات بالمواصفات القياسية وضعف المستوى التكنولوجى.

٣- عدم توافر القدرة المالية لدى اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمويل العمليات التصديرية مما يفقدهم تحقيق فرص فى هذا المجال فى ظل منافسة السوق العالمية .

٤- عدم قدرة اصحاب المشروعات الصغيرة على الاشتراك فى البعثات الترويجية والمعارض الخارجية وهذه المشكلة تم حلها فى قانون المنشأت الصغيرة بأن حدد ١٠ ٪ على الأقل من جميع المناطق الاستثمارية على مستوى الجمهورية تخصص للمشروعات الصغيرة وعرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذى رأسماله مليون جنيه فأقل والمتناهى الصغر ١٠ آلاف جنيه فأقل.

٥- مغالاة البنوك فى الضمانات المطلوبة للحصول على القروض وارتفاع اسعار الفائدة ، فالمفروض أن يكون هناك اسعار فائدة مدعمه او قليلة الى حد ما للنشاط الصناعى ، فالبنوك تعامل النشاط الصناعى مثل التجارى والخدمى مع ان المشروعات الصناعية تستمر فترة حتى تحقق ارباحا.

٦- تعثر المشروعات واغلاقها ترجع النسبة الكبيرة منها لعدم قدرتها على سداد القروض وتراكم الديون عليها مما يؤدى الى إغلاقها . فيما يتعلق بهذا الموضوع قامت الهيئة بمبادرة ، تم الاتفاق مع البنك الاهلى على القيام بعدة زيارات للمناطق الصناعية ، وفعلا زار السيد رئيس مجلس إدارة البنك مدينة ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان ومدينة الكوثر فى سوهاج وتم اتخاذ عدة توصيات منها إعادة جدولة الديون على المستثمرين وتخفيف اعباء الديون ودراسة إمكانية ضخ رأسمال عامل لأعادة تشغيل المشروعات حتى تتمكن من تحقيق عائد يمكنها من سداد القروض.

أما بالنسبة للمشاكل الفنية فهى كالآتى :

١- عدم وجود جهة لتقديم الدعم الفنى والمشورة للمشروعات وهذه المشكلة فى طريقها للحل عن طريق مركز تحديث الصناعة ، من جانب المراكز التكنولوجية التابعة لوزارة الصناعة ، والصندوق الاجتماعى .

٢- عدم توافر خرائط استثمارية والهيئة تقوم حاليا - كما قال الاستاذ معتز - أنه تم وضع خريطة استثمارية بالتعاون مع الجهات الاخرى .

٣- عدم توافر العمالة الفنية المدربة.

٤- تحمل المنتج المحلى بأعباء كثيرة وهذه تحتاج دراسة ليت وزارة التخطيط تقوم بها لأنها مهمة جدا بحيث تدرس عناصر تكلفة المشروع ، وتحاول أن تصل بكل عنصر الى الحد الأدنى بحيث نساعد المشروع على المنافسة فى الخارج.

## مشيرة مدكور

الحقيقة أنا أعمل بالمناطق الصناعية منذ عمر طويل وشاركت جميع الجهات تقريبا فى المناطق الصناعية وانشاء المناطق الصناعية سواء كانت فى المدن الجديدة أو المحافظات ، سواء كانت تابعة لهيئة الاستثمار أو تابعة للمحافظات ، أنا لا أحب أن أجعل الصورة قاتمة ، أحب أن أجعل الصورة متفائلة لكى أحقق شيئا فيما هو آت.

أكيد ما نحن فيه الآن هو ثمرة مجهود سواء من هيئة المجتمعات العمرانية ، سواء من السادة المحافظين ، سواء من أى جهة تولت انشاء المناطق الصناعية وادارتها ، اذا كان هناك سلبيات ، فهذه السلبيات التى تواجدت حاليا نتيجة المجهودات التى تمت من قبل ، فلابد أن آخذ هذه السلبيات فى الاعتبار وأن أحقق منها الايجابيات التى تكمل الدور الذى أنشئت من أجله المناطق الصناعية ، فاذا كان الناس تقول إن المدن الجديدة بها سلبيات وتعانى الأمرين من المدن الجديدة لكن بلاشك لاننكر دور هيئة المجتمعات العمرانية فى المناطق الصناعية والدور الذى قامت به فى توجيه المستثمرين وانشاء صرح صناعى فى بعض المدن الجديدة واستكمال المدن الاخرى.

ايضا جزء كبير من المحافظات قامت بجهد كبير جدا فى تنمية المناطق الصناعية ووضعها على الخريطة الصناعية فى مصر وان كان هناك بعض المناطق من الصعب ان اقول انها تواجدت بأى صورة من الصور مع أن تاريخ انشاءها يرجع الى التسعينات بمعنى أنه من أول المراحل التى بدأ انشاء المناطق الصناعية داخل المحافظات ، هناك أماكن حتى الآن لم ترفق وليس بها أى شيء.

الخلاصة التى نوجزها بخصوص المشاكل فى المناطق الصناعية هو عدم وجود جهة واحدة مسئولة عن ادارة وتنمية ووضع السياسات والضوابط والقواعد والشروط المنظمة للمناطق الصناعية ولايوجد قانون خاص بالمناطق الصناعية تلتزم به جميع أجهزة الدولة، ولايوجد قانون يحدد نوعية المشاريع التى تقام ، وكل شيء يتم اجتهادى. ونحن فى الهيئة العامة للتصنيع من قديم ونحن عند

اقامة أى منطقة نرفق مع الدراسة الفنية المشروعات التى يجب أن تقام فى هذه المنطقة طبقا للميزة النسبية فى كل محافظة، ومع هذا لايتم الأخذ بهذا الكلام لأنه كله اجتهادى فالمشاكل واضحة وصريحة.

بالنسبة للمصانع المتوقفة، نحن أعددنا دراسة مع جمعية مستثمرى ٦ أكتوبر وبعض أجهزة المدن الاخرى، وان كان الشق الأكبر من ٦ أكتوبر، ووصلنا الى الأسباب الحقيقية وصنفناها كما وصلنا اليوالمشاكل التى ادت الى اغلاق هذه المصانع سواء كانت من البنوك أو تعود على الأفراد والمشاكل مع المدن الجديدة، وحصرنا كل المشاكل الموجودة فى المدن التى أدت الى إغلاق مايقرب من ٧٠٠ مصنع- كما يقال - ولكن عند حصرهم كانوا اقل لأن بهم مخازن ومحلات غير صناعية ووحدات خاصة ببناء المدينة نفسها وضع بها الاسمنت والطوب فهى ليست مشروعات صناعية .

ايضا حصرنا جميع المشاكل أو معظمها التى تواجه المستثمرين وعقدنا اجتماعا مع رؤساء جمعيات أجهزة المدن ابتداء من د. المنوفى ، د. خميس من جمعية ٦ أكتوبر والاتحاد النوعى للصناعات وصنفنا المشاكل التى تواجه المستثمرين فى المدن الجديدة كلها عن طريق الجمعيات التابعة للاتحاد النوعى وارسلناها بتقرير مفصل لمجلس الشعب وذكرنا رأينا بصراحة فى حل هذه المشاكل سواء هى موافقة مع اتجاهات الدولة او مخالفة ذكرناها وقلنا رأينا فيها .

فيما يتعلق بالهيئة العامة للتنمية الصناعية والتى ستحل محل الهيئة العامة للتصنيع، فهى لاتنوى ان تأخذ المناطق الصناعية من المحافظات ولاتنوى اخذ المناطق الصناعية من المدن الجديدة، ولاتنوى اخذ شغل هيئة الاستثمار، الحقيقة المفهوم الواضح فى انشاء هيئة التنمية الصناعية ان تكون هناك مظلة واحدة تحكمها أسس وقواعد وضوابط بالنسبة للمناطق الصناعية سواء مع المحافظات، مع المدن الجديدة، مع هيئة الاستثمار، مع كل الجهات بحيث يمنع الازدواج ومنع العشوائيات الموجودة فى اتخاذ القرارات، بمعنى كل محافظ ومجلس ادارته يأخذ قرارا خاصا بشرط التخصيص وكل شىء، فنحن نقول اننا سنوحد جميع الشروط والقواعد اللازمة ، سنحاول عمل توجيه موحد للاستثمارات التى تنفق على البنية الاساسية للمناطق الصناعية بحيث تكون حسب اتجاهات الدولة ، اريد التصدير ، سأعطى الاولوية للمنطقة الصناعية التى فى المنطقة الفلانية وأقول إنها هى التى سترفق حاليا والتى تنمى وستكون الصناعات الموجودة فيها كذا لأن هذه الصناعات تحتاجها البلد للتصدير.

هذا معناه اننى سأوزع المناطق الصناعية قطاعيا وجغرافيا والمشروعات بداخلها ، بالاضافة الى اننى سأشجع القطاع الخاص ليدخل يعمل تنمية شاملة للمناطق الصناعية والاستفادة من كل الدول التى حولنا وتجاربها الخاصة وهذا مانعمله حاليا أننا نطلب عن طريق الانترنت أو المندوبين الموجودين فى هذه الدول احضار كل مايخص المناطق الصناعية والنظام الذى تسير به لكى نستفيد به سواء فى الدول العربية او الدول الخارجية وفعلا احضرنا اشياء كثيرة جدا من هذه الدول وندرسها حاليا لنطور أنفسنا لنصل للحد الادنى من المطلوب لتنمية المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية.

كما ذكرنا بالنسبة للمدن المتخصصة عملنا دراسة عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ حول ضرورة وجود مدن متخصصة فى صناعات محددة مثل الغزل والنسيج ، أو الرخام ، أو كذا ، وتنشأ عليها الصناعات التى يمكن ان تستخدم مخرجات المصانع الاخرى ونحقق منها حاجات وكان هناك مسئولون لعمل ذلك، لكن لم يكن قد آن الاوان لها فنحن نأمل كهيئة التنمية الصناعية ان نحقق كل الايجابيات ونحل المشكلات التى نطرحها والحاجة الاساسية التى نتحدث فيها هى أننا بصدد عمل بروتوكول مع هيئة الاستثمار، بحيث تكون هى الجهة الوحيدة المسئولة عن التعامل مع المستثمر وتكون ال front office ونحن كهيئة عامة للتنمية الصناعية ال Back Office لكن بشروطنا.

المستثمر سيذهب لهيئة الاستثمار فى الشباك الموحد سيطلع على جميع الخرائط الخاصة بالمناطق الصناعية واماكنها ونوعية الصناعة الموجودة فى كل منطقة وهو ياخذ قطعة الأرض ويحدد أنه سيعمل مشروع كذا فى هذه القطعة ويكون حصل على موافقة الهيئة العامة للتصنيع وموافقة الاسكان وموافقة المجتمعات العمرانية الجديدة وجميع هذه الموافقات التى يلف عليها ستوضع فى الشباك الموحد فى هيئة الاستثمار .

النقطة الثانية، نحن ننشىء فى الهيئة ضمن القرار الخاص بها صندوق دعم المناطق الصناعية وهذا تمويل يكون من الدولة او الهيئة نفسها وهذا يغطى التكلفة الاساسية المطلوبة للمناطق الصناعية لكى أغيها لحاجتى لهذه المنطقة سواء لأسباب أمنية، أسباب تصديرية ،أسباب قومية ، حاجة محلية سوف يتولى الصندوق الصرف على هذه المناطق.

شىء آخر التكنولوجيا ومراكز تحديث الصناعة ، وكيف أحدد الاراضى التى احتاجها وكيف احدد أن تعمل هذه المنطقة كذا ، فالصناعة لن تعمل بمفردها هناك ٤ جهات أو ٥ جهات رئيسية ، هيئة الاستثمار ، مركز تحديث الصناعة ، اتحاد الصناعات ، المحافظات ، المجتمعات العمرانية

سنعمل ربطا بينهم بمجرد صدور القرار بشرط ان تكون دراسة المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية شاملة ومنها ينبثق جزء جزء، ماهو الاقليم الذى يحتاج الى تنمية والى اى مستوى نريد ان نصل من التنمية الصناعية ؟وشكرا.

## شوقى شعبان

من المعلوم عدم الاختصاص المباشر للهيئة العامة للتخطيط العمرانى بالمناطق الصناعية وإن كانت تدخل ضمن منظومة عملها فى تحقيق التنمية الشاملة للعمران.

ولايفوتنى أن أشكر المعهد وبصفة خاصة د. علا الحكيم على الورقة الممتازة المقدمة من سيادتها ، دعونى ايضا أقول إننى أؤيد ماقالته الاستاذة فاطمة عبد البارى ، والمهندسة مشيرة مدكور حيث ليس مصادفه أنهم يمثلون جهات حكومية ، فموضوع التنمية الصناعية أثير بشكل مكثف جدا عام ٢٠٠٠، واذا كان هناك خطة قد عرضت بامتياز من الاستاذة فاطمة فهذا نتاج موضوعات تم اثارتها منذ ذلك الحين، ونذكر ان وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة غير مختصة اختصاص مباشر بالتنمية الصناعية ، بالرغم من ان لديها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التى توفر المواقع الصناعية المجهزة، واذا اضفنا الى اختصاص الوزارة مسئولية المد بالمرافق لمختلف المواقع الصناعية ومنها التابعة للمحافظات ، ممكن ان نتخيل المشكلة التى جلبتها المناطق الصناعية فى المحافظات، فالوزارة مطالبة بان تنمى المدن الجديدة والمناطق الصناعية بها بطريقة اقتصادية فى حين ان هناك توجها سياسيا بالمحافظات يؤيده الجميع يهدف الى تقديم الاراضى بالمجان ، يقابل ذلك حوافز ضرائبية كبيرة للتنمية فى المشروعات الصناعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة تم الغاؤها فى اخر قانون للضرائب ، ومن ثم فان الصورة اذا تم تركها كما هى فى المحافظات فسوف تتفاقم الامور خاصة وان المحافظات تطلب كل مشروع منفردا وهيئة الاستثمار تقوم بدورها بدراسته وبالتالى ليس هناك خطة شاملة ، وسوف اشير بسرعة الى موضوع تعثر المصانع حيث شرحته ايضا بشكل جيد أ.فاطمة - وواضح ان تعثر المشروعات لاسباب عقارية بالمجتمعات الجديدة كان هامشيا ونادرا جدا بمعنى ان شراء فرد ارض من جهة اقتصادية لابد معه من تحقيق شروط التعاقد واستعادة التكلفة.

هذا الموضوع عندما أثير عام ٢٠٠٠ تشكلت بوزارة الاسكان مجموعة فنية ضمت ممثلى وزارة التخطيط والتنمية المحلية والصناعة ، ولا أعلم لماذا لم تضم لها هيئة الاستثمار، كان هناك قناعة

لدى هذه المجموعة وهى تعلم أن هناك مستلزمات اساسية لتحقيق الكفاءة فى التنمية الصناعية منها:

١- اختيار الاماكن المحققه للتوازن الاقتصادى والاجتماعى على المستوى القومى والاقليمى والمحلى.

٢- توافر مهيئات عمرانية من مرافق وخدمات تحقق النجاح لهذه الاماكن

٣- تواجد بناء تنظيمى ادارى يتوافر له الكفاءة لتنمية الصناعة وهى نقطة هامة حيث كان هناك اتجاه من الدولة لعمل كيان لهيئة لتنمية الصناعة .

من الواضح ان هذا الكلام تم منذ نحو أكثر من ثلاث سنوات وهو عمل أنجز من تضافر جهود وزارات مختلفة ، وحاليا فقد ظهرت ثمار وكل الاجراءات التى ذكرتها أ. فاطمة عن دور الهيئة التى ستنشأ لاحكام عمليات التنمية الصناعية - والتى ما كانت لتتم الا بجهد جماعى .

لا أريد أن اكرر معظم البيانات التى قيلت من جانب د. علا فهى اقدر على التحقق من الأرقام ، لكننا حينما درسنا كانت هناك مؤشرات قائمة على نسب مستخلصة من أرقام واحصاءات قد تتغير مع مرور الوقت، اما النسب فتظل طبعا فى حدودها معبره عن مجمل الاوضاع.

واضح أنه بالنسبة لتوزيع المناطق الصناعية كان يتم طبقا للتبعية الادارية وقد أعددنا دراسة لمراجعة المواقف بالنسبة للمناطق الصناعية بأكثر من جهة ، وكذلك فقد قومنا الكفاءة الاقتصادية للتنمية الصناعية فى مصر من حيث الترفيق وتهيئة الاراضى ، وكذلك تخصيص الاراضى للاستغلال لأن بعض الجهات خاصة المناطق الصناعية الخاصة والمحافظات ، وجد بها كم كبير من الأراضى المتوفرة لان الطلب عليها محدود نتيجة عدم الترفيق أو لأسباب أخرى ، فالطلب لا يوازى هذا الحجم الكبير فى المعروض، اما فى جهات اخرى مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فالأراضى بها ليست بقدر الاراضى الصناعية التى بالمحافظات ولكن ٧٠٪ منها مخصصة ومرفقة مقابل ترفيق الثلث فى المحافظات وهى التى لديها الكم الاكبر من الاراضى المعروضة، وكذلك فقد قمنا بدراسة المشروعات الصناعية المنتجه وغير المنتجة فضلا عن رصد كفاءة القوام الاقتصادى للمناطق الصناعية طبقا للمعايير المتفق عليها.

## هالة فكرى

تعليقى استكمالا لما قاله أ. شوقى شعبان ، المشكلة التى لدينا فى المناطق الصناعية أن

سياسات المناطق كثيرا ما تتغير ، تخصص من هيئة المجتمعات العمرانية لنشاط معين ثم تتغير الى نشاط صناعى آخر فتكون الدراسة المعدة من قبل ليست معموله اصلا لنشاط صناعى ، عندما تتغير لابد أن تتغير معها كل البنية الاساسية فيكون هناك تكرار لنفس الموضوع وندرسه بطريقة أخرى وفى هذا اهدار للمال واهدار للوقت ، واهدار للشخص الذى سيستثمر فى هذه المنطقة وشكرا.

## عبد الفتاح ناصف

علق احد الزملاء على ما أثاره أ. أحمد منصور على تضارب المعلومات وكل واحد يشتغل بعقله ، هذه مشكلتنا فى الدول النامية ، صعوبة التنسيق بين الأجهزة المعنية، كل واحد يريد أن يأخذ الشيء ملكية خاصة ، عزبه منفصله ، نحن نشتهر بالعزب المتباعدة المنفصلة ، وعزبة لايريد لأحد أن يدخلها ، مصيبه أن لا نفكر فى التنسيق مع أنه لا وسيلة للتقدم الا بالتنسيق بين كل الاجهزة المعنية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وجهاز دعم القرار امبراطوريتين وليس عزبتين يتشاجران مع بعضهما كل واحد فاهم نفسه هو الأحسن من الثانى ، الحقيقة ان لا هذا احسن ولا ذاك احسن الاثنان سواء.

المشكلة بسيطة جدا التصنيفات الدولية معروفة لكل واحد فى العالم ، عندما آتى للبيانات الرسمية ، اعطى مثالا بسيطا أجد الصناعات الكيماوية ، الصناعات كذا ، وكذا وهى كلها صناعات تحويلية ثم يأتى بند الصناعات التحويلية ، لاتنفع كل هذه صناعات تحويلية وكنت أناقش هذا مع د. علا وكانت كاتبة فى الورقة صناعات كيماوية ، غزل ونسيج ، ... ، ... وصناعات تحويلية ، وقالت إنها نقلتها كما هى من الاحصاءات الرسمية وهذا شيء غير سليم فالصناعة التحويلية هى أى شيء أحوله من صورة الى أخرى وبالتالى يكون الثانى صناعات تحويلية اخرى واقتنعت برايى وكتبت صناعات تحويلية اخرى فى الورقة .

الشيء الغريب أن التصنيف الدولى للأنشطة والسكان محفوظ وعلى مستوى تفصيلى جدا وفى كل تعداداتنا نستخدمه ولكن لماذا لايلتزمون به ؟ لماذا لايتفقون ويجلسون مع الاجهزة ؟حيث الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وهو صاحب القرار فى جمع اى بيانات ميدانية ، أى فرد يجمع بيانات ميدانية لابد له من الحصول على موافقة الجهاز.

ثم هناك نقطة أخرى ان كل مجموعة مناطق صناعية تابعة لجهة ، هيئة التعمير ، المحافظ ، الوزارة ، رئيس الوزراء وجهات اخرى ، لماذا لايتم التوحيد ؟ أين وزارة الصناعة ؟ تايهة ، وزير الصناعة يقول إن المناطق الصناعية تابعة للهيئة العامة للتصنيع ، ومع احترامى وتقديرى لابد من وجود مسئول يبارك ويشجع عملية التنسيق بين البيانات .

لدينا المهندسة مشيرة احضرت لنا الاصدار السادس لقاعدة بيانات المناطق الصناعية ، يونيو ٢٠٠٥ ، مدى الدقة انا لا اتهم ، البعض شكك فى دقة البيانات فى أول الجلسة ، لابد من وجود نظام احصائى يرضى جميع الاحتياجات المطلوبة للجهات المختلفة ويكون تنفيذه محكوما ، ليس فيه لعب ، لأننى اذا لم اعمل على بيانات مضبوطه فلن استطيع التخطيط ، الهنود الذين عملوا القنبله الذرية لايعتمدون على الفهلوة ، يعتمدون على العلم ، أى دولة تتطور لابد أن تعتمد على العلم وعلى منطق علمى ، كل فرد ملتزم به ، وليس أوامر من هذا ، أو واسطه من ذاك هذه غابه من المشاكل ثم تنتهى العملية أن موظف جالس على مكتب يطلع بيانات ، لابد من وجود نظام محدد ولا يقبل اى تغيير الا بموافقة الجهات المهتمه بهذا النشاط.

## عبد المطلب عبد الحميد

الحقيقة لكى لا أطيل ، فقد حصرت تفكيرى فى مجموعة من المقترحات يكاد يكون هناك اتفاق عليها وهى :

١- حصر مشاكل الاستثمار للمناطق الصناعية ووضع برنامج محدد للتنفيذ والتفاعل مع هذه المشاكل من خلال تحديد مدة زمنية محددة لكى تقول الى أين نحن ذاهبون .

٢- الاسراع بوضع الخريطة الاستثمارية للمناطق الصناعية فى مصر بشكل واضح وبناء على معايير معينه متفق عليها .

٣- ربط حوافز الاستثمار بالاهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومى مثل ربط الحوافز بالتوظيف والمشاركة فى حل مشكلة البطالة .

٤- عمل دائرة حوار لاتفاقية الكويز وتقييم الاتفاقيات الدولية لمصر فى العدد القادم للمجلة ليكون هناك فرصة للتقييم.

٥- تنميط وتوحيد قواعد البيانات على مستوى الجهات المنتجة للبيانات والمعلومات عن المناطق الصناعية طبقا للمعايير الدولية .

٦- وضع برنامج تحديث للصناعة المصرية لكى ينتج المنتج المصرى بأقل تكلفة ممكنه وبأحسن جودة وبأعلى انتاجية وبسعر منافس وبأقل وقت ممكن ليحقق الهدف الاستراتيجى له وهو زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية.

٧- لابد من وجود جهة واحدة تكون مسئولة عن ادارة المناطق الصناعية فى مصر وضرورة وضع قانون واحد مسئول عن هذه المناطق الصناعية وينظم عملها .

٨- ضرورة الاتجاه بشكل محدد نحو اقامة المناطق الصناعية المتخصصة فى شكل تكاملى Integrated

٩- عدم اتخاذ القرارات العشوائية على مستوى المحافظات بحيث تخضع للتوجهات الاستراتيجية للدولة مثل تحديد مناطق للتصدير فى محافظات محددة لمنتجات معينه .

١٠- الاسراع بانشاء صندوق دعم المناطق الصناعية لاعطاء اولوية لبعض المناطق دون الاخرى.

هذه مقترحاتى وطبعا هى نابعة من المناقشات التى تمت وقناعاتنا بكثير من الآراء التى طرحت وشكرا.

**على جمال احمد**

اسمحوا لى ان أتكلم بصراحة ، واضح جدا لنا أن الاحصاءات تقول ان هناك تراجعا للصادرت وتزايدا للواردات وهذا مؤشر خطير فى وقت تقول الدولة بأن التصدير هدف قومى ماذا فعلنا لتحقيق هذا الهدف .

لم تتحقق خطوة سليمة ايجابية لتحقيق هذا الهدف وأعتقد أن العيب ليس فى الصانع المصرى فالمعروف انه رجل شجاع ، كفء وفعال لكن اذا توفر له المناخ المناسب ، واضح ان هناك غزوا للمنتجات الاجنبية لأسواقنا ،كيف اطالب الصانع المصرى أن ينافس خارج مصر وهو لايستطيع ان ينافس داخل بلده، هناك خلل كبير موجود ، هذا الخلل اعتقد واضح لنا كلنا ونتكلم فيه من زمن ان هناك عقبات موضوعه امام الصانع المصرى تجعله على غير قدم من المساواة مع الصانع الخارجى الذى يغزونا داخل البلد، لابد من ازالة العقبة وجعل الصانع المصرى قادرا على المنافسة داخل بلده وبالتبعية سينافس خارج مصر .

المشكلة تكمن فى مجموعة عقبات كلنا تكلمنا فيها ونتكلم فيها منذ زمن طويل لكن ليس

هناك جهة تحركت تحركا ايجابيا لمعالجة هذا الموضوع للأسف مع احترامى لكثير من الزملاء الذين يمثلون كثيرا من الهيئات ، معظم كلامهم سوف نعمل ونحن نسمع سوف نعمل من زمن طويل، لماذا لا نعمل؟ لماذا لم يتم ازالة العقبات عن الصانع ؟ نحن أيدينا فى النار وعايشين فيها ، للأسف أى موظف سواء وزير أو مرؤوس فى وزارة من الوزارات جالس فى مكتبة لايحس بنا، نحن هنا نحترق والصانع عندما ينهار ويجلس فى بيته يحكم عليه بالموت لابد أن يحسوا بنا ، من ٤ سنوات الصناعة المصرية تنهار ، لايوجد اى شىء ايجابى تم منذ ذلك الحين.

نحن نتحدث عن الشباك الواحد ،فلنعالج هذا الموضوع بالتحديد، نفذت هيئة كندية كمعونة هذا النموذج فى المنصورة ونجح ، هل نجد مدينة اخرى من المدن الجديدة طبق فيها هذا النظام ؟كلنا نتكلم ونقول الشباك الواحد ، اذكروا لى مكان واحد طبق فيه هذا النظام ونجح الى الآن ، لا يوجد. نحن فى ٦ أكتوبر الترخيص للصانع لكى يعمل مصنعا جديدا يستمر من ٦ شهور الى سنه ، استنفاد مادى ومجهود ، إما أن يكمل وهو منهار بالتالى لن ينجح او يختصر الطريق ويجلس فى بيته ، هل هذا هو المناخ الذى نوجده للصانع لكى ينافس محليا وخارجيا ؟

أين دور وزارة الصناعة ، وماذا فعلت للصانع ؟وزارة الصناعة تركت الصانع لكى تنهش فيه جميع الوزارات ، وزارة الاقتصاد قام الوزير وقال سنعمل كذا وكذا للصناعات الصغيرة وكأنه الاب الشرعى للصناعات الصغيرة ولم يعمل منه شيئا حتى الآن ، أين دور وزارة الصناعة لدعم الصناعة؟ لايوجد، ودورها غائب ، وزارة التخطيط تتكلم عن الصناعة ، لابد أن يكون هناك أب شرعى واحد يتولى حماية الصانع فى مصر ، هذا غير موجود.

كيف أحارب كصانع ، بجندى متخلف أو ليس لديه قدره على العمل ؟ التعليم الفنى فى مصر منهار جدا ، لم يعمل أحد شيئا ، مبارك كول نموذج من النماذج الناجحة التى لم يتم تعميمه فى الصناعة فى مصر.

نحن نتكلم عن البطالة ، اختلفنا فى الرقم نقول ٦ مليون، يقال أقل أو أكثر، آيا كان العدد، هناك احتياج فى سوق العمل لأكثر من ٢ مليون شخص فى تخصصات غير موجودة، لذلك لابد أن يكون هناك تدريب تحويلى للناس التى تجلس فى بيوتها ولاتعمل ، ننظر لحاجة السوق ونوجه الافراد لذلك ، من الذى يعمل هذا النشاط؟

ماحدث هو العكس تماما، هناك نموذج مؤلم جدا لمراكز التدريب فى مصر هو مركز قديم له

اسمه وعراقته مركز تنمية التصميمات الصناعية الموجود فى الهرم، حاليا يتم بيعه والكل يعلم ذلك، وزارة الصناعة لم تتحرك ، الأرض تباع، ومعداته تباع لكى نحوله لأموال وننسى أن تحويل العنصر البشرى فى مصر الى عنصر فعال أغلى من أى أموال ، هناك إهدار فى مصر، هناك تدمير متعمد ونحن نعانى منه ، لأن الذى يملك الاصلاح لايتحرك ، هناك تدمير متعمد فعلا ونحن نتعرض له وغير المقتنع يحضر ليرى ما يحدث فى مصنع من مصانع المدن الجديدة انتشار السرقة، البطالة ، والمخدرات وهذه كلها تداعيات البطالة ، من الذى تحرك؟

للأسف بدأ برنامج تحديث الصناعة منذ ٤ سنوات بدعم من الاتحاد الاوروبى وجميعنا نعرف مأساته وتقابلت مع مديره القديم والجديد ، الكلام جيد جدا لكن لاينفذ منه شيئا ، خطوات تنفيذ البرنامج غير متوافقه مع احيتاجات الصناعة فى مصر ، الكلام نظرى ، ندفع أموالا ونحضر خبيرا أجنبيا ولكننا لسنا فى حاجة لخبير ، فلدى مشاكل اخرى تحتاج للحل واستخدام هذه البرامج فى الاتجاه الفعلى لها ، لذلك البرنامج لم يحقق شيئا.

الجانب الثانى لماذا يكون اتحاد الصناعات والقيادات الأهلية بالتعيين من الحكومة ، لماذا لايكون رئيس اتحاد الصناعات بالانتخاب من جانب الناس التى تدفع اشتراكات سنوية لاتحاد الصناعات ؟ لكى يكون فعالا ويتكلم بحرية وغير خائف على كرسيه .

بالنسبة لدور البحث العلمى فى تطوير الصناعة ، مازال هناك انفصال بين الصناعة والبحث العلمى ، رجل الصناعة لايستطيع التحرك لأنه مكبل بقيود ، البحث العلمى يحكمه روتين ، لماذا لانرفع القيود التى بينهما ؟

الإعلام المصرى خدم المنتج الأجنبى ولم يخدم المنتج المصرى ، الإعلام لدينا فى كل المسلسلات والأفلام يظهر الصانع المصرى حرامى وغير شريف ويغش فى عمله وهذا يسىء للصانع المصرى لحساب الصانع الأجنبى متناسية أننى كلما أدخل سلعه فى مصر أعطى فرصة عمل لأجنبى على حساب تحويل صانع مصرى لعاطل.

شىء آخر خطير هو تساوى تكلفة الإعلان للمستورد للسلع الاجنبية مع المعلن عن السلع المصرية ، يتساوى المستورد مع الصانع المصرى لكى نغلق بيتا من البيوت لدينا وهنا يجب أعادة النظر فيه ، أين النظرة السليمة الفعلية التى فيها وطنية لمشاكلنا ؟

التأمينات الاجتماعية ، نحن دولة فيها بطالة ، لماذا تأخذ الدولة ٤٠٪ من مرتب العامل كتأمينات ؟ لا أعتقد أن هناك دولة فى العالم متخلفة أو متقدمة تحصل ٤٠٪ جباية من مرتب العامل ويتحملها صاحب العمل ، وشكرا.

**مجدى شرارة**

مداخلة على ورقة د. عـلا ، أعود مرة اخرى الى أهم نقطة تكلمت عنها وهى تطبيق اللامركزية، متى نطبق اللامركزية ؟ متى نطبق كما يقول المهندس على جمال الشباك الواحد ؟ أنا من المنصورة ولم ينجح الشباك فى المنصورة ، نحن عملنا Show له وصرفنا عليه ١,٥ مليون جنيه فى مؤتمر جميل جلسنا فيه والكل تحدث بالانجليزية ، لكنه نقطة فى بحر ، لكن متى نطبق اللامركزية؟ لايمكن أن أكون فى العاشر من رمضان وأذهب للهيئة فى مصر ، موجود لدينا موظف الهيئة وهناك واحد للسجل التجارى وواحد للسجل الصناعى لكن عندما أسأل عليه يقال إنه ذهب لمصر وأنا لابد أن أنتقل لتخليص طلبى .

مركز تحديث الصناعة لن أتحدث عنه ، باقى شويه قروش سيصرفوهم أنا أخذت شوية قروش صرفناهم على دورات للأسف الشديد ، وحاليا هناك شركة اسمها جايكا يابانية تشتغل مع الكفاية الانتاجية وعملت شغلا ممتازا فى العاشر انما فجأة انحرفوا ، المسئولون بالكفاية الانتاجية قالوا نحن الأساتذة ونحن الوحيدون وانهار الموضوع.

تخصيص الأراضى فى المدن الجديدة وهذه هى الطامة الكبرى ، سأذكر تجربة معى فى مدينة العاشر من رمضان، أعلنوا أن المتر بسعر ٥٠ جنيها ، وأنا لى معارف فى كل مكان بالعاشر ، مسئولو الجهاز قالوا غدا هناك تخصيص ، قلت ان الوزير أعلن اليوم مباشرة قالوا غدا هناك تخصيص ، ذهبت قالوا كل فرد يحضر شيك جدية حجز بـ ٢٠ ألف جنيه فقلت لهم أن الوقت لايسمح بالذهاب للبنك ووجدت بعض الموجودين يحملون الشيكات فقلت هل جاء لهؤلاء فى الحلم ، لماذا لم نحلم مثلهم لنحضر الشيك ، فهل هذا يجوز ؟ بعد ذلك قيل إن ٣٠٠ فرد حجزوا وسيأخذون كلهم.

القانون يقول ١٠٪ أغراض صناعية ، ١٠٪ مشتريات حكومية ، متى يطبق ذلك ؟أنا أبنى على ٥٠٪ مثل المستثمر الكبير وأرفق على حسابى وعندما عملت جزء خدمات وأخذت موافقة مختومة بختم النسر قالوا الموظف غلطان وسنحاسبه .

نقطة التجارة الدولية ، تلك النقاط لها بعد استراتيجى اذا عملت بما يرضى الله عشرة على عشرة ، ففى العاشر من رمضان من يذهب الى هذه النقطة يجد المساعدة المطلوبة ، ولايمكن أن ننكر هذا والكثير ممن أعرفهم صدروا عن طريق نقطة التجارة الدولية ، انما هذا الدور مغلق لا يعرفه الكثيرون ولابد أن يكون الفرد يتكلم ويعمل على الأنترنت حتى يتمكن من التعامل مع هذه النقطة، والصناع الصغار غلابة يحتاجون من يذهب لهم ، ولذلك لم تستغل هذه النقاط بالصورة الملائمة بالرغم من انها يمكن أن تحدث طفره فى التصدير.

فيما يتعلق بموضوع الكويز ، أنا معزوم لزيارة اسرائيل وسوف أقبض ٣ آلاف جنيه لأقول كلمتين هناك لكنى رفضت ، انما بالنسبة للكويز ذهبت الى بور سعيد ، وأنا أتكلم عن معرفة ، ذهبت لرجل يصنع البنطلون الجينز والجونلة ويضع عليها السعر قلت له هل ستبيعها فى مصر؟ أنت فى منطقة حرة ، قال لا ، الرجل يحضر لى القماش ويجيب كل شىء وأنا أصنع وآخذ على كل قطعة دولار واحد ويرسلها له بالسعر ٤٠ دولار ، ٥٠ دولار ويصدرها فى الكويز انما ما الذى يمكن ان يحدث اذا قال له هذا الرجل شكرا؟ سيقول بالتبعية شكرا ل ٢٠٠٠عامل ويشردون.

نحن نتكلم عن الفرق بيننا وبين الاردن ، لقد زرت الأردن، الأردن هى اسرائيل والآن بالنسبة للكويز من يريد شهادة مختومة يحصل عليها، فهناك فلسطينى يعطى هذه الشهادة ونحن لم ولن نجرؤ على الكلام فى موضوع الكويز، الدكتورة سألت ١٠ اسئلة بالورقة عملت عليهم علامات استفهام وتعجب، وأنا حاضر فى القطار لمدة ساعتين من الاسكندرية قرأت الورقة بإمعان وقلت إن الدكتورة علا قالت كل ماهو فى نفسنا ، ماذا سنفعل ؟ وماذا نستطيع ان نفعل ؟هل نستطيع الخروج من الاتفاقية ؟ واذا خرجنا كيف سنخرج ؟ بالنسبة للمكون الأجنبى اذا رفعته اسرائيل من ١١ الى ١١٠٪ ، اذا قالت اسرائيل لا هل سنصدر أم لا؟

هذا معناه إننى لغيت ورجعت مرة اخرى لأقع فى الفخ الاسرائيلى وكلنا نؤيد ذلك لأنه سيعمل طفرة فى صناعة الغزل والنسيج ، نحن ليس لدينا صناعة غزل ونسيج لأننا الذين خنقناها بأنفسنا ، الذى يريد أن يرى يذهب للمحلة وسيرى، وغيرها وعدد من المصانع التى عملت من خلال اتفاق الكويز اغلقت وصاحبها أخذ الأموال وهرب للخارج.

آخر نقطة، المهندسة مشيرة قالت كلاما محترما لابد أن احترمه ، والاستاذة فاطمة قالت كلاما محترما من موظفين حكوميين ، لأول مرة أرى موظفين يقولون لدينا قصور هنا وهناك ولاينكرون ،

والحقيقية أنا أحييهم ليس لأنهم قالوا ذلك ولكن لأننا جميعا نكمل بعض ونحن جميعا أسرة واحدة مسئولين ومنتجين.

لابد أن نفكر جمعيا، البحث العلمى ، وزارة التعمير ، ... متى نعمل منظومة للتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة ، أنادى بذلك منذ سنوات منذ بداية انشاء مدينة العاشر قلت اريد أن أعمل مدينة مغلقة ، كما تقولون أريد عمل مناطق صناعية ، اصبح لدينا مناطق صناعية موجودة ، صناعات كبيرة تشتغل ، والأسواق مفتوحه ، متى نتكلم كهيئة استثمار؟ كوزارة صناعة ؟ كوزارة تعمير ؟ كصناع ؟ كأكاديين ؟كيف نعمل الربط ؟ كيف نتشابك مع بعضنا ؟ وكيف نحب بعضنا ونحترم بعض ولا نتنافس التنافس الضار بحيث لا أعمل مايضر بسبب الضغط على ؟

أ . فاطمة تكلمت عن الشركات المتعثرة ، هناك فرق بين التعثر والتوقف ، هناك فرق شاسع ، الذى أغلق وترك الميدان هذا توقف ، إنما المتعثر ، كيف أعوضّه ؟ هناك شركة بمدينة العاشر هى شركة مواسير البلاستيك دائما أعطى مثالا بها ، هذه الشركة تعثرت وماتت، جاء البنك بعد الضغط عليه وضخ ١٠ مليون جنيه بالشركة ، الآن تصدر الشركة لكافة دول العالم ، اذا كان هناك جدية لمساعدة الشركات المتعثرة - لأن هذه أموالنا - والنهوض بها فإننى أنقص من حجم البطالة كيف يخرج هذا لمتخذ القرار؟

هذا يحدث حين نقول له هذه هى أدواتنا ، تلك هى آلياتنا لكى تنجح الشركة المتعثرة، اذا استطعنا سد الفجوة يمكن أن أسدها، واذا لم استطع سد الفجوة أدمج الشركة فى شركة اخرى، وشكرا.

## عبد العاطى طه قيراط

الحقيقة أرى اننا منقسمون الى ثلاث مجموعات ، مجموعة تمثل الاجهزة الحكومية ومجموعة أكاديين ومجموعة رجال الأعمال ولو كانت الدراسات والبحوث التى أجريت فى معهد التخطيط خلال ٣٥ سنة طبق منها ١٪ لما وصلنا الى هذا الحال ، فأرجو عندما أتحدث لا يقال إننى متشائم ، أنا أكثر رجل متفائل فى الدنيا ، انما أنا أتكلم من واقع عملى ، نحن جمعيا بلا استثناء - اتفقنا على أن البيانات المتاحة لدينا بيانات غير دقيقة وهناك أكثر من جهة تعملها ولابد أن نعيد النظر فيها لأن هذه البيانات هى سبب الخراب الذى نحن فيه وهذا شىء متفقين عليه .

أيضا نحن متفقون على أن التشريعات التى تسرى على المناطق المختلفة فى كل مكان لابد منها والالتزام بها.

هذه أوجه التفاعل وأوجه التشاؤم ، الوزارة ستتغير بعد مدة قصيرة ، البعض سيستمر والبعض سيرحل وقد عاصرت أكثر من ١٥ وزير تخطيط كان الدكتور القيسونى أول وزير تخطيط عملت معه، الوزارة الجديدة فيها شيء من الحماس د. محمود محى الدين أعرفه رجل ممتاز ، د. زياد رئيس هيئة الاستثمار لديه حماس لكنهم لم يأخذوا فرصة لتطبيق مافى عقولهم، لماذا؟ عندما تكون الأوضاع سيئة وأريد أن أبدأ، لاتحاسبنى بعد ٦-٧ أشهر وتقول هناك فكر فى التعامل مع الناس من جهة هيئة الاستثمار ، التعامل مع الناس، والتجاوب السريع ، هؤلاء الناس تحتاج فرصة لكى تعمل، المشكلة ان التعبان لايستطيع أن يعطى فرصة لأحد ، والمرحلة التى نحن فيها صعبة ، فنحن نقول ما الذى يمكن عمله ؟ هل هناك أمل أم لا ؟

د. عبد الفتاح قال نقطة جيدة، قال لدينا وزير صناعة وتجارة ونحن طبعا لانتدخل فى سياسة الدولة، كان هناك وزيران للتجارة والصناعة ولم يحدث شيء، لكنى أقول إننا دائما نحاول أن نقلل من أهمية مشاكل الصناعة ، لابد أن نذكر المشكلة، وأن نعترف بها، وليس عيبا أن يعود البعض الى جهته ويقول الناس انتقدتنا فى كذا أو كذا لأنك اذا قلت للوزير أن الناس تقول إن هيئة الاستثمار ماشاء الله فلا أمل، الأمل فى الجهات، والأمل يؤدى الى التفاؤل.

عندما أتكلم عن دراسة أسباب تعثر المشروعات فى المدن الجديدة وهذا موضوع كبير جدا ، هناك لجنة اسمها لجنة التمويل بها الاخ عاطف عضو اتحاد الصناعات المصرية بالسادس من أكتوبر، ويحاول منذ ٣ سنوات مع البنوك ولكنه لم يصل لحل، ليس هناك سياسة لحل هذه المشكلة ، البنك الاهلى يسير بسياسة، بنك مصر بسياسة، مدير فرع داخل البنك بسياسة غير الفروع الاخرى ، فالموضوع هل هناك جهة واحدة تشرف على كل المناطق الصناعية وتنسق بينهم؟ ليس هناك جهة لكن الأمل أن تظهر هذه الجهة، أحدا يكون مسئولا، جهة مسئولة تعطينى المعلومة وتكون مسئولة عن هذه المعلومة، تأخذ البيانات تعمل غربلة للبيانات، تصدر البيانات النهائية.

موضوع التنسيق، نحن للأسف الشديد كشعب مصرى وأنا منهم لا توجد لدينا روح الفريق، فريق العمل، كل فرد يقول أنا عملت كذا، حتى التنسيق بين الجهات أو التنسيق داخل الجهة الواحدة غير موجود ، هذه عملية خطيرة جدا وهى من اسباب تدهورنا ، لابد أن يكون هناك تنسيق بين الجهات

حكاية الكويز الأخ مجدى تكلم عنها والدكتورة علا هى التى فتحت الموضوع، واقتراح د. عبد المطلب اقتراح وجيه جدا وهو افراد حلقة لمناقشة الكويز وأرجو أن كل ما قيل فى هذه الندوة يصل للمسئولين.

## عبد الفتاح ناصف

تذهب المجلة لجميع المسئولين فى مصر ، والحقيقة أننى كنت أود التعليق على سؤال وضعهأ. مجدى وركز عليه، متى نتبع اللامركزية؟ وذكره أكثر من مرة، أنا أرد عليه، اللامركزية تنتشر حينما تنتهى الفرعونية فى مصر، الفرعونية أشباه هامان ولن نتكلم عن فرعون نفسه، اللقب نظام الحكم - النظام الفرعونى وليس فرعون فقط، لكن الهامانات كثيرة فى مصر، كل واحد يعتبر نفسه هامان.

سأعطيك مثالا بسيطا جدا ، حدث أن دعونا جميع المحافظين ومعهم وزير الادارة المحلية وقتها د. محمود الشريف ، واثناء الاجتماع جاء تليفون للسيد وزير الادارة المحلية، فذهب ورد ثم عاد قائلا أنه تليفون من وزير التربية والتعليم واخد على خاطره من أثنين من المحافظين، قال إن المحافظين الأثنين وافقوا لطلاب دون الست سنوات بدخول الصف الأول الابتدائى وهو يواجه مشاكل غير عادية بسبب ذلك ، هو فرعون جالس فى وزارة التربية والتعليم بالقاهرة يريد إصدار أوامر تنفذ من اسوان للاسكندرية ، اذا كان الأمر كذلك فما هو دور المحافظ ؟ ماهو دور الحكم المحلى؟

رد أحد المحافظين، قال أنا رجل قانون ولا أتجاوز القانون ، القانون يعطينى الحق فى إدخال طلبه سن ٥ سنوات ، ٩ أشهر كاستثناء واستثنائى مبرر فى حالتين : أننى أريد أن أدعم مدينة جديدة تكاد تكون مهجورة فأى موظف لديه أبن ٥ سنوات ، ٩ أشهر أقول له سأدخل أبنك المدرسة تشجيعا للموظفين للعمل بهذه المدنية الجديدة ، وهناك قريتان يشتغلان فى صناعة الحرير، أطفال أصابعهم رقيقة يجعلوهم يعملون فى صناعة الحرير وعمرهم ٥ سنوات ، أنا أشجعهم أن يدخلوا أولادهم المدرسة ثم يذهبوا للعمل بالحرير بعد أن أعلمهم ، لسنا فى حاجة الى خروج سرب من الأميين بسبب صناعة الحرير فى القريتين ، أنا أعالج مشكلتين أساسيتين أعمر مدينة وقريتين أريد حماية أطفالهم لكى يتعلموا.

طلبت الكلمة من السيد وزير الادارة المحلية وقلت هذا هو الكلام المنطقى ، كفانا شخص جالس فى تكييف ويعطى أوامر، ولايدرى مايحدث فى أسوان أو فى النوبة أو مطروح أو بور سعيد،

هو يعطى قوانين اساسية ومرونه الحركة لابد أن تكون للمحافظين ، اللامركزية تعنى أن نعطى من المرونه الموضوعية على ان تبقى مرونه موضوعية ويبقى الاستثناء مبررا.

## علا الحكيم

طبعا أشكر جميع السادة الذين كان لهم مداخلات ، كنت سعيدة بكل المناقشات التى دارت وكل الإضافات التى أضفتموها حضراتكم ولكن اسمحوا لى بابداء بعض الملاحظات

فى البداية فيما يتعلق بالبيانات ، جزء كبير من البيانات التى اعتمدت عليها فى اعداد هذه الورقة ، أخذتها من التقارير السنوية التى تعدها الهيئة العامة للتصنيع وقد كنت سعيدة جدا بهذا الكم الكبير التفصيلى من البيانات عن المناطق الصناعية فى تقرير يصدر كل سنة لكن لى ملاحظة اساسية اننى لم اتمكن من الحصول على التقرير الاخير لعام ٢٠٠٥ لأننى عندما كنت أعد الورقة لم يكن قد صدر بعد ، لكن التقارير السابقة لم أجد فيها بعض البيانات الهامة مثل عدد العاملين فى المناطق الصناعية موزعا على المناطق والأنشطة والمحافظات .

كان هذا مهما جدا بالنسبة لى لأنه فى التساؤل التاسع الذى طرحته ، كنت أقول إن أحد أهداف انشاء المناطق الصناعية هو خلق فرص عمل جديدة لكن اتضح من البيانات الأولية ان ماتم توفيره من وظائف أو فرص عمل كان محدودا جدا فكان ما اتمناه ان اجد البيان لمعرفة عدد فرص العمل التى وفرتها هذه المناطق ، خاصة أنه فى زيارة لمدينة ٦ أكتوبر اكتشفنا أن هناك كثيرا من الأنشطة والمشروعات كثيفة رأس المال وليست كثيفة العماله ، هناك مشروع بالذات لفت نظرى هو مشروع مصرى اماراتى لمواسير الصرف ورأسماله بالمليارات ولايعمل به سوى ٨ أفراد ، كله أجهزة من البداية للنهاية، والعمالة الموجودة هى للتغليف بالاضافة للمهندس المسئول وهذا يجعلنا نتساءل هل هناك مراجعة لنوعية المشروعات التى يتم اقامتها ومعرفة مساهمتها فى توفير فرص عمل أم لا؟

أ.معتز كان قد أشار الى معايير اختيار المناطق بالكويز ، أنا ذكرتها فى الورقة وقلت إنه تم اختيار ٣ مناطق على أساس معايير محددة وواضحة وهو أن هذه المناطق الثلاث تشتمل على ٦٠٪ من اجمالى المنشآت الصناعية ، ويوجد بها ٦٣٪ من حجم العمالة الصناعية فى هذه المناطق لذلك تم اختيار تلك المناطق .

لكن التساؤل الذى كنت أقصده هو عن معايير اختيار المناطق الصناعية والاستاذة فاطمة ردت

وقالت إن هناك معايير ، أنا على علم بكل هذه المعايير ولم أذكرها فى الورقة لأنه لم يؤخذ بأى معيار منها عند اختيار المناطق الصناعية وتمت بطريقة عشوائية، وأعيد مرة أخرى ما سبق ان ذكرته انه لم تكن لدينا خطة واضحة لإنشاء المناطق الصناعية .

فيما يتعلق بالمحور الثالث والخاص بالمناطق الصناعية المؤهلة كان صعب أن أتكلم عن المناطق الصناعية ولا أتعرض للمناطق الصناعية المؤهلة ، وهو موضوع هام ويمكن أن يفرد له دائرة حوار اخرى لكن كان من الصعب تجاهله فى الورقة .

أ . مجدى ود. عبد الفتاح تكلما عن موضوع اللامركزية، وكان هذا من ضمن الموضوعات التى كنت أود من الحاضرين الرد على التساؤل هل فعلا اللامركزية ستزيد من الخدمات المقدمة للمستثمرين أم ستعوقهم ؟ الشىء الثانى هل سيكون هناك توحيد للقواعد بمعنى اذا كان هناك لامركزية ادارية ولامركزية مالية ، هل سيكون هناك توحيد للقواعد فى جميع المحافظات أم أن كل محافظ سيكون له قواعده الخاصه به ؟ وهل فعلا اللامركزية سواء كانت ادارية أو مالية ستحل المشاكل الكثيرة للمستثمرين؟ هل نحن فى مرحلة من التنمية تسمح لنا بتطبيق اللامركزية أم لا ؟

التساؤل الآخر هو أننى أنتظر من هيئة الاستثمار ، أو من الهيئة العامة للتصنيع أو وزارة الصناعة الرد على سؤالى هل فعلا تم تقييم المناطق الصناعية بحيث استطيع القول إنها تساهم بفاعلية فى عملية التنمية أم لا ؟ وهل المليارات التى أنفقت على المناطق الصناعية لها عائد؟ وما هو حجم العائد؟ وكيف يتم توزيعة ؟ وهل هو داخل فى أهداف الدولة أم لا ؟ وهل هناك رؤية واضحة عن مدى تحقيق هذه المناطق لأهداف الدولة ؟ ومن المفروض ان يقوم بذلك ؟ هل هى وزارة الصناعة، ام الهيئة العامة للاستثمار ، ام المحافظات ،ام .....ام...؟ المهم ان يكون هناك تقييم كامل شامل عن هذه المناطق ، هل هناك أمل ان هيئة التنمية الصناعية الجديدة ستكون هى الجهة المسئولة عن المناطق الصناعية؟ ويكون أحد أهم مهامها هو تقييم هذه المناطق الصناعية؟ هناك موضوع اخر وهو اختيار نوعية الانشطة فى هذه المناطق ، كل مشروع يريد عمل أحذية ، مشروع يعمل بيبسى، شيبسى، كل واحد يعمل المشاريع التى تروق له، لم أسمع عن قواعد وضعت من قبل جهة تحدد نوعية الانشطة والصناعات التى يتم إقامتها فى المدن الجديدة وفقا للميزات النسبية لكى أحقق أعلى عائد ولكى استطيع بالتالى عمل تفضيل. توطين الانشطة الصناعية فى المناطق الصناعية لايخضع لاى دراسة ، ولايوجد أى توجيه للمستثمر عن نوعية الانشطة التى تحتاجها هذه المنطقة أو تلك، وهل فى

ظل اللامركزية ستحدد كل محافظة للمستثمر الميزات النسبية لديها والمشاريع التى هى فى حاجة اليها من أجل تحقيق تنمية اقليمية؟ شيء أخير، أرى أن الكويز ظلم فى هذه الجلسة، وكنت أتمنى أن تحدث مناقشات كثيرة، لكن ايضا كنت اتمنى أن أسمع هل الدراسات التى تمت من مؤيدى الكويز والتى قالت إن الكويز سوف يفيد مصر إفادة كبيرة، سيحقق زيادة فى الصادرات خاصة صادرات الملابس الجاهزة والتى سوف تصل إلى ٤ مليار دولار خلال ٥ سنوات، هل تم ذلك فعلا؟ ونحن نعلم أن اتفاقية الكويز تمت فى غفلة منا جميعا، متى عملوا هذه الدراسات وتوصلوا الى انها ستحقق ٤ مليار دولار؟ نريد من أى جهة درست هذا الموضوع وزارة الصناعة او غيرها ان تفيدنا عن ذلك. ايضا من ضمن الأرقام الخطيرة التى ذكرت انها ستوفر ٢٥٠ ألف فرصة عمل، أين،كيف؟ هل هذا الكلام صحيح أم لا؟ ومسئوليه من التحقق من صحة هذا الكلام وان الكويز فيها خير لمصر وليس شر؟

## عبد الفتاح ناصف

نحن مجبرون على ان نعلق على نقطة اللامركزية من ناحية الانشطة، هل يحق للقيادة الاقليمية، للمحافظات مثلا ان تحدد الانشطة التى تحتاج اليها؟ المركزية واللامركزية ليسا بعيدين عن بعضهما، لكن التحيز للمركزية ، والتحيز المطلق للامركزية ليس مطلوبا. ففى حالة ما اذا اخذنا باللامركزية تصبح الانشطة التى تراها المحافظات توضع فى الاعتبار، لكن لابد من وجود اجهزة ولتكن الهيئة الجديدة(مظلة) تنسق هذا العمل بحيث تحدد ماذا ينفع مصر، وهذه المظلة لايحكمها فراعنة ، لابد ان يكونوا حريصين على مصر بمعنى رغبة الجهات الاقليمية تكون موجوده والخريطة الصناعية المصرية موجودة لدى هذه الهيئة التى تستطيع ان تقنع هذا أو ذاك بالا نشطة المطلوبة بالمحافظات المختلفة لكن عندما اتكلم عن اللامركزية لااريد ان اكرر الموجود على المستوى القومى على مستوى الأقاليم، أنا أريد الاختيار المتكامل وهذا من أصعب الأمور واذا كنا نرغب فى تطبيق اللامركزية فلا بد من انتخاب المحافظين. اذا كان رئيس الجمهورية بالإنتخاب ، من باب أولى المحافظ وغير المحافظ يكون بالانتخاب. بالنسبة للانشطة لابد من منسقين، لابد أن يكون هناك منسقون على مستوى الدولة وتنسيق بمعايير بحيث تنفع الجميع، ولابد من اختيار هذه القيادات بمعايير صحيحة ، ونحن عايشين ونرى مايحدث، الرئيس مبارك فى برنامجة الإنتخابى مقترح بناء ١٠٠٠ مصنع خلال الست سنوات ، ولابد أن يكون ذلك إضافة على ما هو موجود ، وليس أن نبنى ١٠٠٠ مصنع ويتوقف ٢٠٠٠ مصنع لانه لابد ان نحافظ على الموجود ونضيف الالف مصنع. الكلام

الذى قيل فى الورقه عن الكويز يمكن أن يضاف اليه عدة سطور على كل سؤال من الأسئلة ولكن النقطة المحورية لن تقوم لنا قائمة مالم نُحدّث الصناعة قبل ان تفرض الجات يدها على إقتصاد مصر. يوم ان تطبق كل الاتفاقيات الدولية وتزال كل الجمارك وتدخل الصناعة الأجنبية ممكن تموت الصناعة المصرية قلت هذا الكلام واعيده مرة اخرى،أين التحديث ؟ أين برنامج تحديث الصناعة ؟ والى أى مدى هو فعال؟ سمعت كلاما حلوا وكلاما صعبا جدا، ونريد أن يسير التحديث، متى يتحمل أحد المسئولية ويحرك العملية؟ ولقد وصلنا الى عام ٢٠٠٥ ولا زال التحديث لم ياخذ مجراه بقدر كافى ، هناك بداية مجهودات، لكن البعض قال إنها جهود غير سليمة، اذا لم يتم هذا التحديث لاأمل لنا ان يكون لدينا قطاع صناعى وهذه كارثة . الزراعة نفسها لاتكفينا لتوفير الغذاء اللازم، تاتى الصناعة ايضا تقع ويأتى إرهابى ليفسد لنا السياحة، ماذا نفعل؟ اذا لم يكن هناك ناس قلبها على البلد فى عملية تحديث الصناعة فنحن نتكلم عن قطاع سينهار فى النهاية تحت ضغط التطور الصناعى العالمى.

## فادية عبد السلام

لن اطيل بعد كل ما قيل ، فى البداية حضراتكم تحدثتم عن مشاكل الصناعة وانا اؤكد على أن مشاكل الصناعة هى على جانب العرض أكثر منها على جانب الطلب .

بالنسبة للاستاذ على جمال والنقطة التى أثارها بشأن حماية الصانع المحلى أود القول إنه بالرغم من كل الاجراءات التى اتخذتها الدولة فى اتجاه تحرير التعريفة الجمركية وتقليل التباين بين الفئات والتشتت الموجود داخل السياسة التجارية الا ان الدراسات الاكاديمية التى تطرقت الى هذا الجانب أشارت إلى ان مستوى الحماية الفعلية لازال مرتفعا فى بعض الانشطة داخل فروع الصناعة من امثلتها قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود

وبالمناسبة بالرغم من ان الصناع المحليين يشكون من ان الصانع المحلى غير محمى بدرجة كافية الا ان بعض الدراسات الحديثة اثبتت ان مستوى الحماية الفعلية مازال متباينا ما بين القطاعات وما بين فروع الانشطة الاقتصادية ، ولكن لازال مستوى الحماية داخل قطاع المنسوجات بالنسبة لباقى فروع الانشطة الاقتصادية، ولكن لدى قناعة وهى أن مايؤرق الصناع هى ضريبة المبيعات . اتحاد الصناعات كان دائما كثير الشكوى من ارتفاع ضريبة المبيعات والتى تصل الى

١٠٪ على السلع الرأسمالية ، ومن ثم اذا كان هناك تخفيضات للضريبة الجمركية ووجود مزايا فى قانون الضرائب الجديدة بتخفيض متوسط الضريبة على الارباح التجارية والصناعية الا انه من الضرورى اعادة النظر فى مستوى ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية والغاءها.

هناك شئ آخر يتعين ذكره هو أن مردود تأثيرات السياسة التجارية يعتبر ضعيفا على الانشطة لانه لازالت هناك مشاكل مؤسسية تنظيمية ربما تصدت لها الدراسات الاكاديمية واظهرتها ، حيث إن المشكلة مثل تسجيل الشركات لابد من حلها ، ولذلك لابد أن نخرج بتوصية رئيسية من خلال ندوتنا وهى السعى الدؤوب لحل المشاكل المؤسسية والتنظيمية التى تعانى منها الصناعة وذلك حتى يتحقق المردود الايجابى لتحسينات السياسة التجارية.

وهناك نقطة لفت نظرنا اليها المهندس مجدى شرارة وهى مسألة التعثر والتوقف فالمفروض ان كل دولة لها قانون خاص بالافلاس ، وما هى عناصر هذا القانون ؟وما هى العناصر التى يجب ان تتوفر فى هذا القانون لتنظيم الدخول والخروج للسوق ؟هل الدخول والخروج للسوق اصبح مسألة منظمة ومقننه؟ فاذا كان قانون الافلاس لايوضح هذه الامور فمن باب أولى أن يضع قانون الاستثمار بعض البنود فيما يتعلق بدخول وخروج المشروعات من والى السوق.

نقطة آخيره أشار اليها المهندس مجدى المتعلقة بالكويز انا اتفق معه وربما فى السياق السابق الذى تطرقت فيه اشرت ان المردود المتوقع على الصناعة المصرية من خلال هذه المناطق قد لايكون كبيرا ، واذا كانت بعض الدراسات تقول إن حجم الصادرات سيرتفع الى ٤ مليار دولار فنأخذها بالمنطق وبعض التعقل كيف سيرتفع حجم الصادرات من ٦٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ليقفز خلال ٥ سنوات ليصل الى ٤ مليار دولار، اذا كان معدل النمو فى المتوسط فى الصادرات لايتجاوز ١٥٪ على أعلى تقدير ويمكن أن نقول ١٠٪ سنويا ، إذن كيف انتقل من٦٢٥ مليون الى ٤ مليار فى ٥ سنوات، إذن باستخدام معادلة سعر الفائدة المركب أتوقع الا يقل معدل النمو السنوى فى الصادرات ٣٢٪ من الملابس الجاهزة وهذا غير منطقى فى ظل معطيات الصناعة المصرية.

ايضا كيف أخلق ٢٥٠ الف فرصة عمل ، تجربة الأردن تشير الى انه لم تزد فرص العمل التي حققتها هذه المناطق عن ٤٠ الف فرصة عمل، علما ان اسرائيل على الحدود مع الاردن وايضا وجود مزايا جيدة فى تجارب المناطق الصناعية المؤهلة للاردن مع الاتحاد الأوربى الا أن النواتج الواضحة ان

معظم الاستثمارات داخل هذه المناطق هى استثمارات من دول جنوب شرق اسيا فمن أين لنا تاتى هذه الاستثمارات؟ وربما ممثل هيئة الاستثمار يتفق معى على ان هيكل الاستثمارات الحالية الموجوده بالنسبة للاستثمار الداخلى وفى المناطق الحرة فى مصر يشير الى نسبة استثمارات المصريين فى اجمالى المشروعات التى وافقت عليها الهيئة لازالت هى النسبة الغالبة وقد تتجاوز ٧٥٪ اذا من اين لنا بالاستثمارات الأجنبية؟ علما بأن المستثمر المحلى لازال يحس ببعض الغبن المفروض عليه من خلال السياسة الصناعية، ومن خلال الاجراءات المؤسسية والتنظيمية التى تتخذها الحكومة، وشكرا.

## علا الحكيم

كلمة بسيطة خاصة بالدراسة التى أعدت لاتفاقية الكويز ، والتى ذكرت أنها ستؤدى الى زيادة الصادرات الى ٤ مليار دولار ، وإلى توفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل ، رئيس الوزراء يصرح من فترة قريبة جدا ، ولست متأكده هل هو رئيس الوزراء أم وزير التخطيط قال إن كل مليار دولار زيادة فى الصادرات سوف يؤدى إلى خلق ١٧٠ ألف فرصة عمل ، أى أن ٤ مليار دولار الزيادة فى الصادرات يجب أن تؤدى إلى خلق ٦٨٠ ألف فرصة عمل فقط وليس ٢٥٠ ألف فرصة عمل . كيف يمكن أن يتحقق ذلك؟

## على جمال أحمد

الحقيقة أنا أطالب بحماية الصانع المصرى لانقاذ الاقتصاد المصرى واتخاذ الاسباب التى تزيد الصادرات وتقلل الواردات لكن اطالب بازالة العقبات التى تصادف الاقتصاد المصرى لتحقيق نفس هذا الهدف.

واذا كنت اطالب بهيئة قومية لازالة عقبات الصانع المصرى فاننى اعتبر هذا مطلبا ملحا واساسيا جدا لانقاذ الصناعة فى مصر وأرجو أن نقدم الدواء للمريض قبل أن يموت، وشكرا.

## مجدى شرارة

ذهبت الى تونس كمبعوث لمنظمة العمل الدولية لأشاهد التجربة التونسية لعمل القانون الخاص بالمنشآت الصغيرة.

وجدت أن لديهم فى تونس مركزا اسمه التكوين المهنى، يأتون بالناس التى ترغب فى تعلم الصناعات الصغيرة ، تحضر الافراد لمدة ٤٥ يوما للدراسة من الساعة التاسعة حتى الساعة الخامسة

ويأتى لهم مسئولو البنوك التجارية والصناعات الكبيرة والجميع يجلس على المنضدة وعلى المنصه.

اذا أعجب المسئولون بمشروع مجدى شرارة مثلا يكمل دراسة الجدوى ، وبعد الـ ٤٥ يوما مسئول البنك يسلمه القرض مع إعفائه لمدة سنة من التأمينات الاجتماعية ، الصانع الكبير يعقد معه اتفاقا على شراء منتجاته. لذلك نجحوا كما قال الباشمهندس انهم نجحوا فى تصدير ضفيرة السيارة البيجو ، كيف ؟ فرضوا على كل صانع سيارة بيجو أو أى صانع يدخل سيارة جديدة ان يشترى منهم قطع الغيار.

نحن هنا نتفنن ونتشدق أن الصينيات يخبطوا على الأبواب، نحن الذين نشترى، كيف يدخل الصينى مصر؟يدخل عن طريقنا، هناك مافيا مصرية تريد أن يظل الوضع على ماهو عليه ليزداد ثراء.

## منى زكى

أود أن نذكر توصية لعمل دائرة حوار حول أهمية المناطق الصناعية المؤهلة ودورها وأثرها على الصادرات المصرية فى ظل الاتفاقيات التى تكلمنا عنها ومن أهمها اتفاقية الكويز لأنها تحتاج لمساحة أكبر لنلقى الضوء عليها، وشكراً.

## عبد الفتاح ناصف

إذا أخذنا الجانب الواقعى لأى اتفاقية ، فان الذى وقع على الاتفاقية من مصر يعلم ان فيها فوائد ، دعونا نتكلم بصراحة، لكن لو دخلوا السياسة فى الاقتصاد، والاقتصاد فى السياسة، أو رفعوا الأسعار أو حاولوا رفع النسبة ... الخ ، وهو ما تم طرحه فى الأسئلة فمصر يمكن أن ترفض، لكن الذى يمكن ان يضاف هو بقية الاتفاقيات لأننا علقنا عليها باجمالها وأخطرها التحديث لمواجهة تطبيق هذه الاتفاقيات ، واذا لم تحدث ربنا يلطف بنا.

فى الواقع لايمكن لأى انسان ان يقّيم المزايا التى كتبت عن الكويز ويقول صح أو خطأ ، د. فادية تحدثت عن الزيادة فى الصادرات ٤ مليار أى زيادة مليار سنويا، وهذا الرقم هو - حاليا ٦٠٠ مليون - بمعنى ان الاتفاقية ستؤدى الى زيادة ٨٠٠-١٠٠٠مليون أو مليار ، فى النهاية هذا رقم خيالى ، وكيف ستؤدى الاتفاقية الى توفير ربع مليون فرصة عمل.

أريد التعقيب على الجزئية الخاصة بالمشروعات كثيفة العمالة فهى مطلوبة لحل مشكلة

العمالة، لكن لاتغنى عن المشاريع كثيفه رأس المال. التطور يتطلب الاثنين ، تطور لصالح العمالة من ناحية، والثانى لصالح التطور العلمى ، التطور التكنولوجى مطلوب بنفس الأهمية ، هذا مهم جدا وهذا مهم جدا ، وعلى الدولة أن تكون المزيج المناسب فى توقيتات معينة .

مصنع الأنابيب الذى ذكرته د. علا الذى به ٨ عمال وأغلبه اليكترونيات وكمبيوترات .. الخ هذا مطلوب ، مطلوب تكنولوجيا وأن نصل لهذه المرحلة ، هناك بعض القطاعات مطلوب أن تكون على مستوى عالمى وهذا ماعملته الهند ، وقد تحدثت عن الهند وقلت إنها حققت شيئين : اكتفاء ذاتى من الغذاء وهى دولة المليار من السكان وأصبحت دولة نووية ، والاكتفاء الذاتى من الغذاء اعتمد بالتأكيد على مشروعات كثيفة العمل ومشروعات كثيفة رأس المال ايضا ، تكنولوجيا الاسلحة النووية، رأسمال وقمم من ناحية البشر، قمم عقلية لكن قليلة ، الهند لم تصل لتكون دولة متقدمة هى تضرب ضربتها ، ضربت ضربتين من أقوى مايمكن ، شعبها لن يجوع وسوف تصل الى المستوى الذى تُسَمع فيه كلمتها.

أنا أتذكر وأنا أدرس فى الخارج وأحد الأساتذة يعطى محاضرة عن العلاقة بين السياسة والسكان ، قال أنا أخشى فى يوم من الايام الصين بقدرتها الهائلة حينما تصل الى القدرة النووية الامريكية أن تفرض على امريكا أن تأخذ عدة ملايين من شعبها كل سنه، توزع السكان بمزاجها، فالقوة هنا تفرض الرأى ، اسرائيل تفرض رأيها لأنها قوة نووية، وبجوارها قوة اقتصادية مشتقه من القوة الاقتصادية الامريكية هذه مسألة مفروغ منها .

فنحن لابد أن يكون لدينا الاثنان المشروعات التى تقوى التكنولوجيا على مستوى العالم والمشروعات التى تقوى هيكل العمالة لدينا وتقلل من البطالة لكن من يقول نسبة هذا الى ذاك لا أستطيع وأنا جالس هنا ، لابد أن يكون أمامى خريطة كبيرة ودقيقة وتفصيلية لكى آخذ من هنا ومن هنا، لكن الأثنين لابد منهما ، ليس لدينا ترف الاختيار الأوحد ، كل الخيارات مفتوحه ، كل واحد يؤدى دورا، تنسيق الأدوار هو المسألة المطلوبة ، أن أعرف كيف أمزج الأدوار لكل تكنولوجيا تحتاج قمم تفكر ، ناس تفكر وتنسق.

سمعت حديث د. أحمد زويل فى زيارته الأخيرة وهو يتحدث فى التليفزيون عن الهند حينما ذكر ان المريض يأتى من أوروبا لأنه يقف فى طابور ليعمل عملية معينه ، يقابلوه فى الهند بسيارة

معدة إعدادا أوروبيا فى المطار وتعمل العملية خلال ٢٤ ساعة ويأخذ فترته ويعود ، حتى لهذه الدرجة وصل الطب فى الهند فهم يحترقون كل التخلف، ويضربون التخلف الذى عاشوا فيه فى أماكن معينه ومرسومة وينافسون فيها العالم الأوروبى ، الذين عملوا السلاح النووى فى باكستان نفس الشىء، هو خايف من الهند، والهند خايف منه ، الاثنان مصممان أن كل واحد منهم لاينحنى للآخر، عنده هدف أساسى حققه.

**جمال قاسم**

عنوان الندوة أو دائرة الحوار المناطق الصناعية ، هناك آراء قيلت ، وهناك مقترحات وناس اعترضت ، كما قلت سيادتك إن هناك بعض الظلام ظهر فى المناقشات ، الفائدة من هذه المناقشات ان نخرج بتوصيات ، هل هذه التوصيات سيتم تفعيلها بحيث إننا نستطيع أن نحل بعض المشاكل أو يصل صوتنا أو مناقشاتنا لبعض المسئولين الذين لديهم القدرة على الحل ؟ أم أننا فى مصر نعمل ندوات ونعمل مؤتمرات ونتكلم الكلام داخل القاعة التى نجلس فيها فقط لاغير ، لكن هل الموضوع يحتاج تغيير سلوكيات البشر أولا لكى نستطيع ان نعمل شيئا للبلد.

**عبد الفتاح ناصف**

نحن نطلب من حضرتك ان تطبق نفس الكلام عليك ، أن تضع لنا من خبرتك بعض الاقتراحات التى تحسن الصورة بالنسبة للمناطق الصناعية الموجودة حاليا.

أما بالنسبة الى أنها تصل ، فهى تصل لكل وزير فى الدولة، تصل الى كل محافظ فى الدولة بعد الطبع بأيام .

أكثر من ذلك من ناحية المواد كل مايقال هنا يرصد ، ويراجع ماقيل، بعد ذلك تكون المجلة على مكتب جميع الوزراء ، جميع المحافظين ، مجلس الشعب ، مجلس الشورى .

هذا هو الطبيعى ، تستمر تدق حتى تسمعك الناس ، لقد عينت فى هذا المعهد عام ١٩٦٢ ، كنا نتكلم فى اوائل الستينات فى موضوعات لم تنفذ الا فى منتصف أو أواخر السبعينات ، هناك اشياء تقولها وتستمر تدق حتى يسمعوها ، فنحن كعلميين ذوى خبرة علينا أن نقول رأينا ونوصل هذه الكلمة لمتخذ القرار.

**جمال قاسم**

هناك ايجابيات عملتها الدولة ، أنا أرى أن الجميع يتكلم عن السلبيات ، لدينا ٤١ منطقة

صناعية صدر بهم قرار رئيس مجلس الوزراء فى ١٩ محافظة ، الدولة أدخلت البنية الاساسية لهذه المناطق على حسابها فهناك اعتمادات انفقت ، وهناك مناطق شغالة ومشروعات شغالة وهذا معناه أن هناك ناس شغالة وناجحة وتشغل عماله والعمالة حوالى ٢٤ ألف عامل فى هذه المناطق الصناعية .

هناك مناطق صناعية الأرض فيها بالمجان، ١٨ منطقة صناعية فى ٧ محافظات تعطيهم الحكومة الأرض بالمجان وتملكهم الأرض بعد ذلك ، وفعلا هناك ناس تملكت فى ٣ محافظات فى اسيوط وسوهاج والمنيا، فهناك إيجابيات لابد أن نقول إن الأموال التى أنفقت فى البنية الاساسية والعمالة الشغالة هذا موضوع لايجب أن نغفله ونركز على السلبيات فقط ونغفل الإيجابيات

## عبد الفتاح ناصف

أنا لا اختلف مع المهندس جمال فى شىء لأن الورقة التى كتبتها د. علا كتبت كل مايمكن أن يقال عن هذه المناطق بدءا من مساحة الأرض المخصصة ، والمشروعات وعددها ، والأراضى المرفقة كل هذا قيل ، والمتفاءل بالموجود يرى الجزء المملوء من الكوب، والذى ينتقد يريد أن يمتلىء الكوب.

كلنا نحب بلدنا ، أنا لا أزعل من احد ينتقد طالما ينتقد بموضوعية ، المهم أن ينتقد بموضوعية، وأنا واثق أن جميع الحاضرين ينتقدون بموضوعية ، الهدف الأساسى أن نعرف الحقيقة ، د. علا كتبت الإيجابيات وبعض الملاحظات عن السلبيات.

## جمال قاسم

أود أن اذكر نقطة ، أن بعض المشروعات هى السبب فى التعثر لماذا؟ يأتى الفرد ومعه أموالا، يذهب لمنطقة صناعية ونعطى مثال الصعيد ، المناطق الصناعية بالمجان بدءا من بنى سويف حتى الوادى الجديد ، الأرض تخصص بالمجان ، فالفرد ذهب ورأى مشروع شغال مثلا وليكن مشروع مكرونه ، وهو ليس لديه اى خلفية أو خبرة عن هذا المشروع ، وجد المشروع شغال عمل نفس المشروع هو وغيره فيصير أكثر من مشروع لمنتج واحد فى منطقة واحدة فبسرعة يغلق هذا المشروع لماذا؟ لاتوجد خبرة ، لايوجد من لدية خبرة بالتسويق للمنتج .

## عبد الفتاح ناصف

سيادتك اكدت هذه النقطة التى قالها أحد الزملاء قبل ذلك وهو تكرار المشروعات بدون علم عن عملية التسويق .. الخ لكن هناك دراسات تمت ، هذه الدراسات جمعت كافة المشاكل التى تواجه

هذه المشروعات ، هل الفرد عمل دراسة جدوى أم لم يعمل؟ هل سمح له بأن يعمل مشروعا بدون دراسة جدوى؟ وهل هناك نظام مؤسسى يساعد؟

لانريد من الناس أن ترمى أموالهم ، فلا الدولة استفادت ولاهو استفاد ، نريد أن نساعد هؤلاء الناس ، نقول لهم ما الذى يمكن عمله ؟ نساعدهم ليعملوا مشروعات ناجحة ، فنجاح المشروع ليس لصاحبه فقط ، لكن للدولة ايضا ، هناك عمال يعملون فى المشروع والدولة تحصل ضرائب عندما يربح وهو نجاح للكل كما أن الفشل للكل ، ففكرة أن الزملاء ينتقدون هى مسألة صحية ، والا اذا كانت كل حاجة واضحة وسليمه ، فلماذا نعمل مثل هذه الندوات ؟

## علا الحكيم

أود الرد على أ. جمال بعد إذن سيادته ، هو بدأ الكلام بأن المناقشات أظهرت الصورة مظلمة، وفى الحقيقة أنا أرى عكس ذلك ، جميع الزملاء الذين يمثلون الجهات المختلفة تكلموا عن الجوانب الايجابية للمناطق الصناعية، بدءا بالأستاذة فاطمة والأستاذة منى والأستاذة مشيرة ، الكل تكلم عن الجوانب الإيجابية، لكن دورنا فى دائرة الحوار أن نطرح الجوانب الايجابية والسلبية .

فى كلام أ. جمال قال أنفقت الدولة مبالغ ضخمة ، وتم الصرف على البنية الاساسية ، هذه نقطة ضد المناطق الصناعية وليس لصالحها ، هذا الحجم الضخم من الاستثمارات التى أنفقت على الإنشاء والبنية الاساسية ماهو العائد منها؟ لابد أن نناقشه ، هو فعلا أنفق ، أنفق على المدن الجديدة، لكن ماهو العائد ؟ هل حلت المشاكل أم لا ؟ هذا هو مانحاول أن نناقشه .

وبالرغم من ذلك صدرت من جميع الزملاء والزميلات مجموعة كبيرة من التوصيات فيما يتعلق بكيفية التغلب على الآثار السلبية وعلى المشاكل التى تواجهها المناطق الصناعية .

## جمال قاسم

الجزئية التى تحدثت فيها د. علا ، خاصة بالمناطق التى أقيمت قديما، أول ما أقاموا المناطق الصناعية ، كانت كل محافظة تود عمل منطقة صناعية عندها بدون تخطيط.

الفكر الجديد الموجود حاليا ، والذى تبّناه مجلس الوزراء بعدم إنشاء مناطق صناعية جديدة فى محافظات بها مناطق صدر لها قرار رئيس مجلس الوزراء إلا بعد الانتهاء من إدخال البنية الاساسية

لها وشغلها بالمشروعات .

## معتز يكن

فعلا كل الكلام الذى قيل هو كلام واقعى ونابع من متابعتنا للمشكلات ، وقد كان أهم شىء هو مشاركة مستثمرين مثل المهندس مجدى شرارة والمهندس على والتى أضافت للحوار، وأدت لوجود بعد من الواقع الاستثمارى، والتفاعل الذى نراه من جانب الحكومة هو إنعكاس لروح جديدة نحاول النظر من خلالها إلى مشاكل المستثمرين ومشاركة المستثمرين مع الهيئة فى تنمية مناخ الاستثمار هى شعار المرحلة القادمة .

أنا لا أذكر المشاكل وأرددها فى مؤتمر ، لكن أقول للمستثمر كيف تقترح الحل للمشكلة؟ وكيف ينفذ الحل؟ ثم نشكل الآلية لحل هذه المشكلة من واقع مقترحات المستثمرين، وأرى أن مشاركة المجتمع المدنى ومشاركة جمعية رجال الأعمال بالإضافة للجانب الحكومى والجانب الأكاديمى، كل ذلك سيحل باذن الله مشاكل المناطق الصناعية، حتى إذا تم حلها مشكلة مشكلة أو مصنع مصنع أو منطقة منطقة، وشكرا.

## عبد الفتاح ناصف

الحقيقة أنا سعيد أن كل من طلب الكلمة أخذها ، وليس هناك من لديه شىء ليقوله، وفى النهاية أشكر حضراتكم جميعا على تشريفكم دائرة الحوار ومساهماتكم القيمة فيها، وأتمنى أن نراكم فى دوائر حوار اخرى .